الأمم المتحدة

S/PV.6574

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٧٤**

الأربعاء ٦ تموز/يوليه ٢٠١١، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فيتيغ	(ألمانيا)
	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد موريس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد كولاكوفيتش
	جنوب أفريقيا	السيد كراولي
	الصين	السيد غوشياومي
	فرنسا	السيد بريانس
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيدة زيادة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليال غرانت
	نيجيريا	السيد أوغو
	الهند	السيد فيناي كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2011/381)

11-40240 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2011/381).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أفغانستان، وباكستان، وتركيا وكندا، واليابان، للاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، للاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/381، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإنكليزية): كما يدرك المجلس، ألححت المرة الماضية عندما قدمت لمجلس الأمن إحاطة إعلامية (انظر S/PV.6497) بما يتناقض مع القواعد المعمول بها، على أن يتكلم أولاً السفير تانين كدليل على الاهتمام والاحترام للحاجة المتزايدة للشعب الأفغاني إلى الاعتراف به كدولة ذات سيادة. ولكن هذه المرة، ألحّ عليّ السفير تانين، على العمل حسب القواعد المعتمدة، لإظهار أن أفغانستان تعتزم التمسك بالقواعد الدولية. لذلك، وبإذن منه، سوف أطبّق النهج القديم وآخذ الكلمة كما رجاني أن أفعل.

نجتمع اليوم في الوقت الذي نقف أمام مفترق طرق خاص. فشهر تموز/يوليه ٢٠١١ هو شهر له خصوصيته، إذ هناك قرارات اتخذت تتعلق ببدء المرحلة الانتقالية. لقد أُعلن عن تنفيذ المرحلة الانتقالية، ولكنها سوف تعتمد أيضاً على القرارات التي ستتخذ في الاجتماعات المقبلة التي سيعقدها المجتمع الدولي مع السلطات الأفغانية، بدءاً بمنتصف تموز/يوليه تقريباً. وهو أيضاً الشهر الذي نرى فيه بدء التنفيذ التدريجي للقرار الذي ورد ذكره في خطاب الرئيس أوباما بشأن إعادة انتشار القوات الدولية تدريجياً، ولا سيما قوات الولايات المتحدة. بعبارة أخرى، إننا امام مفترق طرق بين السيادة الوطنية وما يصاحبها، أي المسؤولية والمساءلة، وبين استمرار الصراع والحوار السياسي الشامل.

أولاً، بشأن المرحلة الانتقالية، إنها مثل القطار الذي يمضي قدماً. فوفقاً لكل مؤشر لدي - ومثلما سمعنا في الاجتماع الذي عقدناه في كابل حول المرحلة الانتقالية - فهي ماضية أيضاً على الطريق الصحيح. بطبيعة الحال، سوف تتناول المرحلة الانتقالية سبع مناطق ومقاطعات ومدن. وسوف نرى كالمعتاد أن الشيطان يكمن في التفاصيل. لكن المرحلة الانتقالية ماضية على الطريق الصحيح.

والمسألة التي نعمل عليها - والتي ينبغي أن نعمل أكثر عليها، كما أُقر في الاجتماع الذي أشرت إليه - هي أن المرحلة الانتقالية لا يمكن أن تتعلق بالأمن وحده، وينبغي ألاّ تتعلق بالأمن وحده. لا بد من أن تكون أكثر من ذلك. لا بد أن تكون عملية انتقالية إلى شيء يقرّه الشعب الأفغاني ويعترف به. لهذا السبب نعمل معاً من أجل كفالة ربط النتائج المحرزة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان، بالمرحلة الانتقالية. وبالنسبة إلى ذلك، في حين أن العملية الانتقالية لا يمكن عكس مسارها كالقطار السويسري، نحن في الوقت نفسه بحاجة إلى التأكد من تعذر عكس مسارها بقوة فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي والاقتصادي.

وفي ذلك السياق، إن أحد العناصر التي تمت مناقشتها في الأيام القليلة الماضية، والتي يمكن مناقشتها مرة أخرى، هو فكرة ما إذا كان بإمكاننا أن نربط بعض المشاريع المتعلقة بالمرحلة الانتقالية بنوع من عوائد هذه المرحلة. بعبارة أخرى، ستكون هناك دون شك بعض الوفورات على الجانب العسكري. وقد يستعمل جزء منها لكفالة أن تشعر السلطات المحلية الأفغانية والشعب الأفغاني في المناطق التي تتناولها العملية الانتقالية بأنه سيكون هناك اهتمام ودعم موضوعي متواصلان لتنميتها. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ستقوم بدورها في ذلك الصدد، بناء على ولايتها الواضحة جداً، ولا سيما تيسير ذلك الجانب من العملية الانتقالية.

وذلك يقودني إلى نقطتي الثانية، التي هي عادة أول نقطة في أفغانستان، أي الأمن. كما يعلم المجلس - وهناك الكثير الذي يذكّرنا بذلك - إن الحالة الأمنية كانت في الآونة الأخيرة مسألة مثيرة للقلق. ولكن علينا أن ننظر إليها في سياقها الصحيح. والله يعلم أنني أفعل ذلك بعناية وحذر، بعدما مجرد أن مررنا بمأساة في ١ نيسان/أبريل. كانت هناك هجمات على فندق انتركونتيننتال. وكان الكثيرون منا

هناك، ونحن نعرف القيمة الكبيرة التي يحظى بها. كانت الهجمات صدمة لنا. ووقعت هجمات داخل المدينة وفي المستشفيات العسكرية، وحتى في وزارة الدفاع. حصلت هجمات في قندهار، لمدة يومين، وهجمات في حيرات على الفريق الايطالي لإعادة الإعمار في المقاطعة.

ولكن دعونا نضعها في سياقها الصحيح. جميع الهجمات تم التصدي لها بطريقة فعالة على أيدي الجيش والشرطة الأفغانية – ربما في حالة إرباك أحياناً، لأننا نمر جميعاً بطور التدريب. وحتى في فندق انتركونتيننتال، انتهى الهجوم، بطريقة ما، بدعم من طائرات الهليكوبتر التابعة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية. ولكن مرة أخرى كانت القوات الأفغانية في الطليعة.

أعتقد أن هذه نقطة مهمة، لأن هناك تصوراً بحدوث تحسن في الحالة الأمنية، وهو أمر صحيح. كانت هناك زيادة، وحدث تحسن في النظرة إلى الزخم الذي يتم عكس مساره. ولكن صحيح أيضاً أن هناك محاولات مستمرة من القوات المناهضة للحكومة – خلال الهجمات في فصل الربيع، كما يسمونها، وفي فصل الصيف – لعكس هذا التصور من خلال إعطاء إشارات تتعلق بشن هجمات كبيرة ومفصلية. لكن حتى الآن، لا بد لي من القول إن الانطباع الأول هو الذي ما زال سائداً. لقد تمكن الأفغان من مواجهتها. وهذا لا يعني أن الحالة الأمنية في الأسابيع أو ربما الأشهر القليلة المقبلة، الصيف لم ينته بعد، لن تمر بأوقات صعبة جداً.

لهذا السبب من المهم جداً، أولاً، معالجة مسألة الخسائر في صفوف المدنيين التي تؤثر على الشعب الأفغاني، وثانياً، الدخول فعلاً في المرحلة الأخرى، وهي البحث عن الحل السياسي – التي أشارت إليها وزيرة الخارجية هيلاري كلينتن، وكذلك مؤخراً الرئيس أوباما، والرئيس كرزاي مرات عدة. الكل يدركون انه لا يوجد حل عسكري في أفغانستان. ونحن نحتاج الآن إلى التحرك بشكل أكثر فعالية صوب البحث عن الحل السياسي.

وذلك يعني المصالحة. أين نحن من ذلك؟ كانت هناك، كما يتضح لنا جميعاً، الكثير من الاتصالات. لسوء الحظ، حدثت أيضاً تسريبات إعلامية لم تساعد هذه الاتصالات. لكن الحاجة الى الحوار واضحة، ونحن نتلقى مؤشرات إلى أن ذلك سوف يُستأنف بطريقة أكثر واقعية في وقت قريب جداً. في غضون ذلك، تقوم الأمم المتحدة بدورها، بالتنسيق الوثيق مع السلطات الأفغانية والجهات الدولية الفاعلة. ونحن لا نركّز سوى على ما كُلّفنا به تحديداً، وحيث لدينا ربما قيمة مضافة، أي تدابير بناء الثقة. فهذه تتصف بالأهمية، لأنها التدابير التي تحضر للمناقشة الموضوعية التي لا يمكن أن يجريها إلا الأفغان مع الأفغان. سيتعين عليهم القيام بما كنا دائماً نقول، أي الحرص على القيادة الأفغانية لها.

لكن تدابير بناء الثقة، وخصوصاً في هذه المرحلة، تدابير هامة. فهي تشمل مسائل مثل النظر في سقوط ضحايا من المدنيين، وإعطاء الفرصة لحركة طالبان، إذا كانت تريد أن تشارك في ذلك، فعلاً وليس قولاً، والحد من الآثار السلبية الهائلة التي تخلفها على السكان المدنيين، ولا سيما في الفترة الأخيرة جداً.

ثانياً، وأعرف أن هذا حكم شخصي، وإنما هو حكم مبني على ما يتصوره أيضاً العديدون في كابل، أن القرار الذي اتخذه المجلس على نحو جريء بقسمة قائمة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بين تنظيم القاعدة وطالبان هو بالتأكيد مؤشر في الاتجاه الصحيح، اذا كنا نريد الاستمرار في الضغط من أجل تحقيق المصالحة. وسأسوق مثالاً على ذلك، أن بعض أعضاء المجلس الأعلى

للسلام، الذي هو السلطة النهائية التي نعود إليها في إجراء مناقشات موضوعية، ما زالت أسماؤهم مدرجة في القائمة. هذا أمر صعب جداً لأن الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، تساعدانهم لوجستياً وموضوعياً، وتحاولان السفر معهم بغية التأكد من عقد الاجتماعات.

وثمة مجال لتدابير بناء الثقة هو بالتأكيد احتمال إنشاء مكان – دعونا لا نسميه مكتباً – يمكن عقد اجتماعات فيه، بين الطالبان وأصحاب المصلحة، ولا سيما الشركاء الأفغان، دون الشعور بعدم الأمان وفي جو من الحذر الكافي. ذلك غير قائم بعد، وإنما هو أحد المجالات.

واسمحوا لي ان أذكر مجالاً إضافياً برز في الأسابيع القليلة الماضية يتعلق بالتعليم. إن كان هناك مجال ينبغي أن يشعر المجتمع الدول والسلطات الأفغانية حياله بالاعتزاز، من حيث التحسين الذي حدث بعد رحيل الطالبان، فإنما هو التعليم. إذ هناك حالياً سبعة ملايين من الأولاد المسجلين في المدارس ويذهبون إليها، والعديد منهم فتيات.

ما برحنا نشهد القرارات المأساوية التي اتُخذت إبان حكم طالبان فيما يتعلق بالمدارس بوجه عام والفتيات بوجه خاص. هناك بعض المؤشرات التي تبين للوهلة الأولى بأنهم يرسلون الرسائل، حتى علنا من خلال شبكة الإنترنت، رسائل مفادها أنهم قد تلقنوا العبرة من ذلك الخطأ. نأمل أن ألا يكون هذا مجرد قرار تكتيكي، وأن تبين تلك الإشارات في الواقع بأن الهجوم على المدارس لا يصب في مصلحتهم.

توجد بعض الأعراض المعاكسة. وقد تأثرت بعض المدرسات مؤخرا، ولكن تشير أبحاثنا بشكل عام إلى أن نحو ٤٠٠ مدرسة من المدارس التي شيدت حديثا في بعض المناطق التي يمكن أن تتأثر بشكل واضح بوجود طالبان، قد شهدت انخفاضا كبيرا في الهجمات.وقد استرعى الوزير ورداك انتباهي إلى ذلك. وبالتعاون مع اليونيسيف، سوف نواصل دراسة الحالة، وإذا كان هذا هو الاتجاه، فسوف نقر بأنه من تدابير بناء الثقة. لكن تقتضي الحاجة التحقق من ذلك.

وثمة مجال واحد أعتقد أنه يتعين علينا التطرق إليه في معرض الكلام عن المصالحة. أي إعادة الإدماج. فالهيكل المؤسسي موجود، وساهم جميع أعضاء المجلس مساهمة كبيرة، وبعض البلدان ساهمت مساهمة كبيرة جدا، في التأكد فعلا من أن هذا احتمال حقيقي تم الأعداد له جيدا. حتى الآن، لا تزال توجد قوة دفع وزخم. فالبرنامج يضم حاليا أكثر من ١ ٨٠٠ شخص. لكن التحديات لم تراوح مكانها.

أولا، من الواضح أنه سيكون من الصعب جدا أن نرى زخما كبيرا حتى تأخذ المصالحة الحقيقية مكانها. ولكن من المهم جدا أن تكون جاهزة للاستجابة للتغيرات المحتملة، والدليل على ذلك أن الرقم بلغ ١ ٨٠٠ شخص. لدينا بعض المخاوف ونعمل على الكيفية التي يمكننا بها التأكد من كفاية التدقيق. ولا بد لي من أن أتشاطر مع المجلس حقيقة مفادها أن واحدا من المؤشرات الأولية للهجوم الذي وقع في مزار الشريف يبين أنه تم في الواقع إعادة إدماج ثلاثة من كل خمسة أشخاص بوصفهم أعضاء سابقين في حركة طالبان قتلوا بوحشية وبعنف زملائي. وإن دل ذلك على شيء، إنما يدل أولا وأخيرا، على أنه يجب علينا توخي الحذر الشديد حيال التحقق، وأن ما من شيء من هذا القبيل راسخ إلى أن يتم التوصل إلى مصالحة نهائية.

أما النقطة التالية لدي فهي، بغض النظر عما إذا تمت المصالحة أم لم تتم، فإنها إذا لم توضع في سياق إقليمي لن تكون مصالحة مستدامة تماما. من هنا، ما برحنا طيلة الأشهر القليلة الماضية، ننظر بارتياح واهتمام كبيرين إلى الزيادة الكبيرة في عدد الاجتماعات الثنائية والثلاثية والمتعددة الأطراف التي تعقد ابتداء من عملية شنغهاي إلى عدة اجتماعات تعقد حاليا بين السلطات في باكستان وأفغانستان والولايات المتحدة. وينطبق الشيء نفسه على الاجتماعات التي تعقد في اسطنبول والتي شملت إيران بالإضافة إلى باكستان وأفغانستان. لذا نأمل ونعتقد أن اجتماع اسطنبول المزمع عقده في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر سيكون فرصة جيدة لمعالجة ذلك الأمر.

بوصفنا أعضاء في المجلس نعرف أنه يوجد فريق اتصال دولي. إنه فريق غير رسمي، ولكنه يزداد في تأثيره ونفوذه. عقدنا اجتماعا جيدا للغاية وبناء في كابول، حيث، بصرف النظر عن المسائل الرئيسية الأخرى المتصلة بالمرحلة الانتقالية، تقدم نائب وزير الخارجية لودين بمبادرة نعتزم تأييدها. وستسعى تلك المبادرة إلى تحديد ما إذا سيكون بوسعنا التوصل إلى تفاهم في اسطنبول بشأن الاستقرار على غرار ما حدث في البلقان منذ زمن، أو أثناء عملية هلسنكي. وبعبارة أخرى، سيسعى خطيا إلى طلب شيء يطمئن جميع الأطراف بشأن الاستقرار المعزز بصورة متبادلة.

وبـالطبع، سـيكون ذلـك الأمـر أكثـر منطقيـة، إذا وجـدت أيـضا آليـة لتقـديم الـدعم لـه وتـوفر صـندوق استئماني للحوافز الإقليمية. كل ذلك قد يكون على الطاولة قبـل موعـد انعقـاد هـذا الاجتمـاع في اسـطنبول، ولكـن بالتأكيد، فإننا نعمل بجدية مع السلطات الأفغانية والتركية وجميـع المـشاركين، داخـل المنطقـة الإقليميـة وخارجهـا، للحصول على أي شيء يتحرك في هذا الصدد.

ومـا مـن شـك أنـه تلـوح حاليـا بعض الغيـوم في أفـق التفاهمات الإقليمية، كتلك السائدة حاليا على الحدود بين أفغانـستان وباكـستان. ومهمـا يكـن مـن أمـر، ينبغـي عـدم المغـالاة في تهويـل ذلـك، وبـصراحة، ينبغـي أن تتـرك مناقـشة المسألة للأفغان والباكستانيين. فقد عقدوا مؤخرا اجتماعات بناءة ومفيدة جدا، في إسلام أباد وأفغانستان، فهـم سيظلون جيراننـا إلى الأبـد. ونحـن سـنكون هنـاك لفتـرة مـن الوقـت، لكنـهم سـيبقون هنـاك دائمـا. لـذلك، بينمـا ننظـر إلى هـذه الأحـداث بعـين القلـق، نأمـل أيـضا مـن هـذا الـشكل مـن المناقشات الثنائية أن يصبح خطوة في الاتجاه الصحيح.

ثمـة مـسألة أخـرى مهمـة في سـياق البيئـة الإقليميـة، وهذا مصدر قلق لبعض الدول المجاورة إزاء الغموض المستمر الـذي يكتنـف طبيعـة الاتفـاق أو التفـاهم الاسـتراتيجي الـذي يمكـن مناقـشته بـين الـسلطات الأفغانيـة والولايـات المتحـدة، بوجه الخصوص. يساور بعض الدول قلق شديد إزاء احتمـال وجـود قواعـد أجنبيـة كـبيرة دائمـة في أفغانـستان. مـا برحنـا نسعى إلى طمأنة الجميع بأن هـذا لـيس هـو الحـال في الواقـع، وأن الأمـر متـروك فعـلا للـسلطات الأفغانيـة لطمأنـة جيرانهـا بشأن الطبيعة الحقيقية لأية استراتيجية قد يتم التوصل إليهـا. أما وقد سافرت في المنطقة، أعترف بأنه لا تزال هنـاك مـسألة ما نعتقد أنها ستحل بوضوح على نحو أفضل قبل انعقاد مؤتمر اسطنبول. نأمل ذلك. لقد صدرت تصريحات عن سلطات الولايات المتحدة – حتى من أعلى المستويات في البنتاغون – تسعى عـن حـق إلى تقـديم تطمينـات في هـذا الـصدد، ولكـن مـن المـرجح أن بـذل مجهـود إضـافي سيـساعد في انقـشاع تلك السحابة.

هـذا يقـودني إلى مـسألة أخـرى، ألا وهـي مكافحـة المخـدرات. في وقـت تـسوده التغـييرات التدريجيـة المحتملـة المتمثلة في تركيـز المجتمـع الـدولي علـى أفغانـستان، هنـاك قلـق مـؤداه أن تغـيرا سيطال مـا يـسمى بالبيئـة الاقتـصادية. وهـذا ما تؤكده الوقائع. وانسحاب الجيش من شـأنه أيـضا أن يقلـل من أثر كل شيء مرتبط ماليا بوجود عـسكري كـبير. وهنـاك تـوجس خـاص لـدى زملائـي في مكتـب الأمـم المتحـدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهـو تـوجس أود أن أسـترعي إليـه انتبـاه المجلس، وهو اقتصاد المخدرات الذي ربما يصبح أكثـر جاذبيـة لبعض الأفغان. ولذلك يجـب ألا يغـرب عـن بالنـا هـذا الجانـب والذي كمـا يعلـم أعـضاء المجلـس لا يـؤثر تـأثيرا جوهريـا علـى أفغانستان فقط، ولكن يؤثر أيضا على جيرانها.

هـذا يقـودني إلى مـسألة حقـوق الإنـسان. أعتقـد أنـه إذا كان هناك مجـال واحـد يمكـن تـذكر الأمـم المتحـدة فيـه في أفغانـستان، فعلـى الأرجـح هـو أنهـا كانـت في القلعـة ورايتـها كانت مرفوعة خفاقة وترفـرف علـى ضـرورة احتـرام حقـوق الإنسان. هذا هـو الـسبب في أن الإبـلاغ عـن سـقوط ضـحايا مـن المـدنيين أمـر مهـم جـدا ومـا بـرح مـصدر إزعـاج كـبير، وبصراحة، لا سيما بالنسبة إلى أعـضاء حركـة طالبـان الـذين قالوا لنا مرات عديدة بأن ذلك يضر بهم. وكنـا نقـول لهـم أن ثمة طريقـة لتجنـب ذلـك، ألا وهـي عـدم إيـذاء المـدنيين. لقـد كان لذلك أثره أيضا على تدخلات القـوة الدوليـة للمـساعدة الأمنية والناتو، وخاصة الغارات الجوية. وأنا أعرف أنـه كـثيرا مـا اسـتُرعي انتبـاه سـلطات الولايـات المتحـدة والنـاتو إلى الأخطاء التي ارتكبت، في حين أن حركـة طالبـان تـصب جـام غضبها على أمـاكن كـثيرة، مـن قبيـل الهجمـات الأخـيرة الـتي شنتها على بنك ومستشفى قد استرعت الانتبـاه أيـضا، وهـم

مترعجون من ذلك. نأمل أن يساعد هذا الجميع، وطالبان على وجه الخصوص، على فهم أن هناك أوقاتا يتأثر فيها الدعم الشعبي الذي يعتقدون أنهم يتمتعون به بمستوى الخسائر التي يلحقونها في صفوف المدنيين.

إن مسألة المرأة لا تزال مسألة هامة جدا. فلدينا ٦٩ امرأة في البرلمان. ونعول عليهن ليكن قادرات على الدفاع عما حققته النساء في أفغانستان، لكننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء الأنباء التي تردنا عن كثير من الحالات الباعثة على القلق، من قبيل قيام القضاء بمعاقبة النساء في بعض الأحيان عندما يخرجن من منازلهن أو يعزفن عن الزواج.

بطبيعة الحال الشيء نفسه ينطبق على مسألة الأطفال.

وهناك حالات لأطفال يجري استخدامهم لتنفيذ تفجيرات انتحارية. وثمة حالات لأطفال تعرضوا للهجوم بطريقة استرعت انتباه الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح.

وعلى الجانب الإنساني، هناك مجال واحد أريد أن أوجه انتباه المجلس إليه. في الوقت الحالي، يواجه برنامج الرعاية الاجتماعية صعوبات فيما يتعلق بالموارد. وهو أحد أبرز إنجازاتنا، إذ نحاول من خلاله أن نظهر للشعب الأفغاني أننا لن نتخلى عنه في أي وقت، كما أنه يوفر الأغذية بالفعل لأكثر من ٦ ملايين طفل أفغاني. وقد اضطُر البرنامج حاليا لخفض المستفيدين بدرجة كبيرة نظرا لنقص الموارد. وأنا ألفت الانتباه إلى ذلك لأنها مسألة هامة للجميع.

إن تنسيق المعونة أمر ذو أهمية حاسمة، كما أن من الأهمية بمكان أن ندرك أن ثمة هيئة لتنسيق المعونة. وهي تسمى المجلس المشترك للتنسيق والرصد. والمجلس هو أفضل هيئة؛ وليس ثمة ما يدعو إلى اختراع هيئة جديدة. والأمم المتحدة تتخصص في إنشاء هيئات جديدة، ولذلك فإنني لا أرغب في اقتراح إنشاء هيئة. وبالأحرى، ينبغي تعزيز المجلس المشترك. والمجلس لديه الإمكانية والقدرة على التعامل مع تنسيق المعونة. ولكن ثمة مشكلة تتمثل في مصرف كابول. ولست بحاجة إلى تذكير المجلس بذلك، ولكنها مسألة هامة تحول بطريقة ما دون إحراز تقدم في الوقت الراهن بشأن المجلس المشترك وحتى بشأن متابعة مؤتمر كابول.

وتلك المسألة ليست مسؤولية المجلس، ولكنها مسؤولية صندوق النقد الدولي. والصندوق منخرط في العملية، ولكي لا أظلم الوزير زاخيلوال، فإنه جرى التعامل مع ثمانية من المؤشرات العشر التي طُلب تطبيقها لطمأنة المجتمع الدولي والصندوق، ولكن ما زال هناك مؤشران. ونأمل ونسهم في توجيه انتباه الصندوق إلى الآثار المحتملة لتخلف أفغانستان عن السداد، إن جاز التعبير، وهو أمر ليس بوشيك إذا لم تتم الموافقة على ذلك ولكنه يدعو إلى القلق بالتأكيد. وفي الوقت نفسه، فإن مصرف كابول يمثل مسألة خطيرة للسلطات الأفغانية، فمبلغ ٨٠٠ مليون دولار ليس بالأمر الذي يمكن للمرء أن يمر عليه مرور الكرام. ومن ثم، فإنه يجري حاليا التركيز على الموضوع باهتمام جدي.

والأمر ذاته ينطبق على مسألة المجلس على دراية جيدة بها، ألا وهي، الأزمة البرلمانية. وكنا نأمل ألا يحدث ذلك بعد ١٠ أشهر من إجراء الانتخابات وستة أشهر من افتتاح الرئيس للبرلمان رسميا. وكنا عندها سنخوض انتخابات تدار، على الرغم من عيوبها، بمعرفة المؤسسات الأفغانية في عملية سياسية مستمرة.

وللأسف، لم يكن الحال كذلك. فقد ذكرت محكمة خاصة أنه ربما ينبغي أن يترك ٦١ عضوا في البرلمان مقاعدهم. وهناك توتر في الوقت الحالي، كما يعلم المجلس. وموقفنا هو موقف مجلس الأمن – ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. ونحن لن نغيره. والموقف الثاني هو أن السلطة القضائية لها الحق فعلا في مقاضاة أي شخص يرتكب جريمة، ولكن ليس تغيير نتيجة الانتخابات، وأن الحل يجب أن يكون حلا أفغانيا وحلا سياسيا، ولكن ليس حلا قضائيا.

ونحن متفائلون وسنواصل العمل بالنيابة عن المجلس، بالتعاون مع السلطات الأفغانية، لتفادي إطالة أمد هذه الأزمة المؤسسية. فأفغانستان بحاجة إلى فصل السلطات؛ وبحاجة إلى برلمان وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية، تعمل جميعا معا. ولكن في الوقت الحالي، هناك مشكلة. ولكن بما أنني متفائل، فإنني لا أتوقع أن تستفحل الأمور بشأن تلك المسألة.

والنقطة الأخيرة التي أريد التطرق إليها، إذا أذن لي المجلس، هي رسالة. إن هذه المرحلة مرحلة انتقالية بكل ما

تحمله الكلمة من معنى. ولكن ثمة أيضا رسالة يجب علينا التأكد من سماع الأفغان لها، وهي أن عام ٢٠١٤ لن يكون مثل عام ١٩٨٩. فهم قلقون، عن حق، من أن يتخلى المجتمع الدولي عنهم بلباقة للمرة الثالثة في تاريخهم الحديث. وأنا أعلم أن هذه ليست نيتنا، وهي بالتأكيد ليست نية الأمم المتحدة، أو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونحن سنستعرض وجودنا هناك. وسنستعرض الطريقة التي يجب علينا العمل بها لأن العملية الانتقالية جارية في كل مكان. ولكننا سنكون هناك لفترة طويلة، إذا توفرت جميع الشروط لذلك وإذا كان الأفغان يريدوننا. وأعتقد أنه من وجهة النظر الدولية، يتعين علينا أن نطمئنهم باستمرار بشأن هذا الأمر. وذلك سيساعدهم على اجتياز هذه المرحلة الانتقالية في هذه الفترة الصعبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على تولي رئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه. كما أود أن أعرب عن تقديري لدوركم الشخصي ودور ألمانيا الرئيسي في التعامل مع أفغانستان في المجلس.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بصديقي العزيز الممثل الخاص للأمين العام ستافان دي ميستورا في المجلس مرة أخرى. وأشكره على ملاحظاته وتحياته الطيبة وعلى إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى عرضه لتقرير الأمين العام (S/2011/381).

بينما يدخل العالم حقبة ما بعد بن لادن، فإن أفغانستان وهي أكبر ضحية للإرهاب تقف اليوم أمام منعطف حاسم في سعيها من أجل إحلال السلام والاستقرار. وتماشيا مع نتائج مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في لشبونة، شرعنا في العملية الانتقالية. وفي الأيام المقبلة سننفذ المرحلة الأولى من هذه العملية في سبع مقاطعات أفغانية: كابول وبنجشير وباميان وبلديات هرات في مقاطعة هرات ومزار شريف في مقاطعة بلخ ومهتر لام في مقاطعة لغمان ولشكركاه في مقاطعة هلمند.

وعملية الانتقال هي نداء محفز للأفغان كي يأخذوا بزمام المبادرة في مجال الملكية والقيادة الوطنيتين ولحكومة أفغانستان كي تضطلع بمسؤولياتها السيادية. ومن وجهة نظرنا، فإن الانتقال هو استراتيجية شاملة صيغت بعناية، تفترض مسبقا ليس مجرد نقل المسؤوليات الأمنية تدريجيا للسلطات الأفغانية حتى نهاية عام ٢٠١٤، ولكن أيضا السحب الواعي للقوات الدولية وتسريع تدريب الشرطة والجيش الأفغانيين وتعزيز الحوكمة ووضع جدول أعمال إقليمي جديد لإقامة تعاون متعدد الجوانب وإمكانية تأمين شراكة استراتيجية متجددة مع الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

والحكومة الأفغانية تواصل بذل جهودها الحاسمة لضمان سلاسة العملية الانتقالية وقابليتها للاستمرار. غير أنه مما لا شك فيه أنه لكي تستمر العملية الانتقالية وتنجح، لا بد من الوفاء بشروط مسبقة معينة. وفي المقام الأول، نحن ننتظر أن يعجل شركاؤنا الدوليون بتدريب وتجهيز قواتنا الأمنية وأن يزودوها بعناصر التمكين اللازمة.

في الشهر الماضي، أعلن رئيس الولايات المتحدة أوباما عن الانسحاب التدريجي لقوات الولايات المتحدة من أفغانستان. ونحن نرحب بالقرار ونعتبره متماشيا مع توافق الآراء الذي ظهر مؤخرا بين أفغانستان والمجتمع الدولي للانتقال من مشاركة عسكرية أساسا إلى شراكة أكثر متانة وديمومة لما بعد عام ٢٠١٤. وإعلان الرئيس أوباما هو

شهادة أولا، على القدرة المطردة للقوات الأمنية الأفغانية وثانيا، على تغير زخم الحرب على الرغم من الهجمات الشرسة التي شنتها حركة الطالبان مؤخرا.

وعلى النقيض لبعض التفسيرات، فإننا لا نعتبر تخفيض القوات الدولية نهاية للعملية أو، كما قال البعض، بداية إنهاء المشاركة الدولية في أفغانستان. ففي السنوات العشر الماضية، سال الكثير من الدماء والعرق وبُذلت تضحيات كثيرة من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إحلال السلام والأمن الدائمين في البلد والمنطقة.

والعرض الذي شهدناه مؤخرا لدراما سيكولوجية دعائية لما يسمى بالهجمات المتطورة، على غرار الهجوم الذي وقع في الأسبوع الماضي في فندق إنتركونتيننتال في كابول أو ذبح نحو ١٠ مدنيين في مستشفى في مقاطعة لوغار، هو بوضوح محاولة مدبرة جيدا من قبل أعداء أفغانستان ترمي إلى بث الخوف في نفوس الناس وإعاقة الدعم الدولي لأفغانستان وإقناع الجمهور الذي سئم الحرب في بعض البلدان بأنه لا يمكن الانتصار في الحرب.

وفضلا عن ذلك، تهدف الحملة الأخيرة إلى تخريب مستقبل محادثات السلام وتقويض احتمالات المصالحة الوطنية. وأولئك الذين يزودون الإرهابيين والمخربين بالأموال والسلاح والتوجيهات الاستراتيجية مسؤولون بالقدر نفسه عن استمرار القتل وطائفة من الأعمال الوحشية ضد المدنيين الأبرياء في أفغانستان. ولذا لا بد من التأكيد على ضرورة القضاء على الملاذات التي لا تزال تنتج وتهيئ القتلة السفاحين وعملاء التخريب الذي لا ينتهي في أفغانستان.

ومع ذلك، لن تهز أعمال الإرهاب عزمنا على كفالة السلام والاستقرار في أفغانستان. ومن دواعي سرورنا أن نشاهد الآن بيئة مؤاتية للاتصال والحوار البناء مع أعضاء المعارضة المسلحة. وسنتابع عملية المصالحة الوطنية بوصفها أولوية وتتماشى مع فهم أنه لا يوجد هناك حل عسكري بحت، وأن الانتقال يتطلب تسوية شاملة. وتهدف المصالحة الوطنية إلى إحلال السلام وجلب الازدهار والوحدة للبلاد. إنها لا تعني التنازل عن السيطرة على الأراضي أو استيعاب أي تمثيل خارج سلطة الحكومة الأفغانية. ويقوم المجلس الأعلى للسلام بمناقشات مع طالبان والأطراف الفاعلة الرئيسية في المنطقة لوضع حد للعنف وتحقيق السلام الدائم. وتشارك في هذا الجهد جميع قطاعات المجتمع بما في ذلك النساء.

وفضلا عن ذلك، بدأنا كذلك في التركيز على الأبعاد الإقليمية لعملية المصالحة الوطنية. ونؤكد مرة أخرى على الدور الهام الذي تضطلع به باكستان في تحقيق السلام والمصالحة الوطنية، ونشدد في هذا السياق على أهمية التعاون البناء بين بلدينا. ويجب علينا أن نتخذ التدابير الضرورية لبناء الثقة من أجل استمرار هذا التعاون. وكانت الانتهاكات المسلحة الأخيرة لحدود أفغانستان الشرقية من خلال المئات من حوادث القصف وإطلاق نيران المدفعية في مقاطعتي كونار وننكرهار، والتي أودت بحياة العشرات من الناس، بما فيهم نساء وأطفال، سببا للانزعاج والقلق البالغين لشعب وحكومة أفغانستان، وتهدد بتقويض روح التعاون بين أفغانستان وباكستان. ونحث على وضع حد لهذه الهجمات فورا.

لقد كان القرار الأخير الذي اتخذه المجلس بفصل نظام الجزاءات المفروضة على حركة طالبان عن النظام المفروض على القاعدة (القراران ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١))، تحركا ذكيا دعما لمبادرتنا للسلام والمصالحة الوطنية. فهو يعطي زخما جديدا لعملية المصالحة الوطنية التي تقودها أفغانستان. ونقدر أيضا قرار المجلس تلبية طلباتنا بشطب أسماء من القائمة، ونحث على المزيد من التركيز على الموافقة على طلباتنا الإضافية، التي لم تتم تلبيتها بعد.

لقد ركّز الاجتماع الحادي عشر الأخير لفريق الاتصال الدولي المعني بأفغانستان، المعقود في كابل بمشاركة واسعة من أكثر من ٥٠ بلدا ومنظمة دولية وإقليمية، على المصالحة الوطنية والتعاون الإقليمي والانتقال إلى القيادة والملكية الأفغانية والتأييد الدولي فيما بعد عام ٢٠١٤. وعقد الاجتماع كجزء من التحضير لعقد مؤتمر أفغانستان القادم في اسطنبول الذي يهدف إلى التوصل إلى اتفاق بشأن الاستقرار، وللمؤتمر الدولي المزمع عقده في بون في أواخر هذا العام، والذي سيقوم باستعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف الانتقال، ويسعى إلى ضمان دعم المجتمع الدولي في الأجل الطويل للمضي قدما بالعملية السياسية، بما في ذلك المصالحة الوطنية والشراكة الإقليمية.

إن عقدا من التفاعل الدولي والإقليمي يفضي الآن إلى ظهور طريق الحرير من جديد، ويحدد المنافع المشتركة للتعاون الإقليمي. وقمنا هذا العام بالمشاركة في المزيد من التعاون الملموس مع جيراننا في المنطقة وتوسيع آفاق التفاهم

ومجال الجهد المشترك. وخلال زيارة الرئيس كرزاي إلى إسلام آباد في الشهر الماضي، وضعنا تصورا لمستقبل مبشر من التعاون الوثيق وتحقيق رؤية مشتركة مع باكستان من أجل السلام والتنمية كذلك. وتبعت تلك الزيارة مناقشات مستفيضة مع إطار العمل الثلاثي للمجموعة الرئيسية التي تضم أفغانستان وباكستان والولايات المتحدة، التي عقدت اجتماعها الثالث الأخير في كابل.

وخلال آخر زيارة قام بها رئيس الوزراء مانموهان سينغ، عرضت الهند دعمها لجهود المصالحة الوطنية الأفغانية وأعلنت عن زيادة كبيرة في مساعدتها إلى أفغانستان. ولا نزال نجري العديد من التبادلات مع إيران وروسيا والصين ومع بلدان وسط وجنوب آسيا والعالم العربي. لقد أصبح واضحا الآن أكثر من أي وقت مضى أن فرص تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان يمكن أن تجلب الازدهار والأمن إلى المنطقة. وسنواصل مشاركتنا البناءة مع الشركاء الإقليميين من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

ويرتبط تأمين أفغانستان ومستقبلها بتمكين البلد وقدرته على الوقوف على قدميه والتحكم في مصيره. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى الاستعراض القادم لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، باعتبار ذلك أمرا لا بد منه لمواءمة دور الأمم المتحدة مع احتياجات الانتقال. ونحن على اقتناع بأن الأمم المتحدة التي تتسم بالمزيد من الاتساق والبساطة والتنسيق، على أساس نهج توحيد الأداء، ضرورية لزيادة كفاءة وفعالية المنظمة في أفغانستان. ونتطلع إلى شراكة دائمة مع الأمم المتحدة خلال مرحلة الانتقال وما بعدها.

ستواصل حكومة أفغانستان تحسين الحوكمة وتعزيز مكافحتها للفساد وتقوية الشفافية والمساءلة في مؤسساتنا الوطنية. ولتحقيق ذلك سنبني على التدابير القائمة من أجل ضمان مساءلة أي شخص من الأشخاص الذين ينخرطون في أنشطة غير قانونية. ويشهد على التزامنا الصارم بالمساءلة وسيادة القانون قيام حكومة أفغانستان في الفترة الأخيرة باعتقال اثنين من كبار المسؤولين في مصرف كابول ضالعين في سوء الإدارة المالية. لقد قدمنا إلى مكتب المدعي العام قائمة بأسماء جميع الأفراد المتهمين. ويجري الآن تحقيق شامل في فضيحة مصرف كابول وينبغي أن يؤدي ذلك إلى استرجاع الديون وتقديم جميع المتورطين في هذه القضية إلى العدالة. ونحن على اقتناع بأن النتيجة النهائية للتحقيق ستلبي طلبات كل من الشعب الأفغاني وشركائنا الدوليين.

وتجري مشاورات لحل النزاع الذي نشأ بسبب المخالفات التي وقعت أثناء انتخاباتنا البرلمانية. ونحن لا نواجه أزمة دستورية. والحكومة الأفغانية ملتزمة تماما بتسوية المسألة في إطار حل قانوني وسياسي.

لقد فقد عدد كبير من الأفغان الأبرياء أرواحهم نتيجة استمرار العنف وانعدام الأمن والقتال. وليست الإصابات في صفوف المدنيين مجرد أرقام وأعداد؛ بل هي خسارة في أرواح الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال وشيوخ القرى والعاملين في مجال الصحة والمعلمين والعاملين في مجال المعونة. وطالبان مسؤولة بصورة رئيسية عن أعمال القتل هذه وقد أظهرت انعدام الضمير التام في إطلاق الرصاص على المدنيين الأبرياء أو على الذين يقومون بحماية السكان المحليين. ومع ذلك، فإن عدد الإصابات التي تسببها قوات منظمة حلف شمال الأطلسي، رغم تكرار دعواتها إلى الالتزام بحماية المدنيين، لا تزال إصابات كبيرة. ونكرر دعوتنا إلى وضع حد للإصابات في صفوف المدنيين فورا.

وإذ نمضي قدما، يجب علينا أن نفكر في ما هو أبعد من إنهاء الحرب وضمان إحراز تقدم مستدام على صعيد جميع القطاعات: الأمن والحوكمة والتنمية. ولا يزال هدفنا

هو رؤية أفغانستان التي تنعم بالسلام والاستقرار والديمقراطية والازدهار. ولتحقيق ذلك، يجب علينا أن نبني على المكاسب التي تحققت في الماضي والمضي قدما في وضع إطار عمل ممكن للتعاون مع المنطقة في شراكة طويلة الأجل بين أفغانستان والمجتمع الدولي. وستكون السنوات القادمة حاسمة بالنسبة لنجاحنا المشترك. وسنتمكن معا من تحقيق المهمة التي بدأناها قبل ١٠ سنوات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ستيفان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية وعمله الرائع في ظل ظروف صعبة للغاية. وأشكر أيضا السفير ظاهر تانين على بيانه.

رغم أن الحالة في أفغانستان قد أظهرت تقدما، فإن تزايد الأحداث الأمنية في الفترة الأخيرة ما هو إلاّ تذكرة مؤلمة بالعديد من التحديات التي ما زالت تنتظرنا.

وتعرب البرازيل عن حزنها وانزعاجها لما بدا في الفترة الأخيرة من دلائل العداء ضد وجود الأمم المتحدة في أفغانستان. ونحن ندين بأشد العبارات الهجوم الوحشي الذي وقع على بعثة الأمم المتحدة. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا ثقة البرازيل فيما تقوم به الأمم المتحدة من أعمال للمساعدة على إرساء أسس السلام والتنمية المستدامة في أفغانستان، ودعمنا للحكومة الأفغانية التي تمر بمرحلة انتقالية. ونرحب بمشروع التعزيز الأمني الذي تنفذه بعثة الأمم المتحدة في جميع أنحاء البلد.

كما يساور البرازيل القلق إزاء الاضطرابات المدنية المتزايدة في أفغانستان. فبعد عدة سنوات من الحرب والعنف، لا ينبغي للمجتمع الأفغاني أن يتحمل عبء الحرب أكثر من ذلك. ولا ينبغي أن تعامل الزيادة في الخسائر المرتبطة بالصراع على أنها مجرد نتيجة حتمية غير مقصودة للصراع. ويجب على جميع الجهات المعنية أن تواصل بذل قصارى جهدها لحماية المدنيين والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. ولا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري لهذا الصراع، وأعتقد أننا جميعا متفقون على ذلك. ولا بد من متابعة عملية كابول عن كثب حتى يتحقق الانتقال إلى القيادة والمسؤولية الأفغانية الكاملة.

وعلى الرغم من الصعوبات الحالية، يجب أن تستمر مسيرة التحول نحو اضطلاع الأفغان بالمسؤولية الأمنية. ومن نفس المنطلق، فإن تنفيذ البرامج الوطنية ذات الأولوية التي حددتها الحكومة الأفغانية أمر ضروري لبناء القدرات والهياكل الأساسية التي تحتاج إليها أفغانستان من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية بينما يأخذ الوجود العسكري الدولي في الانحسار.

ولا تزال لجهود المصالحة، في أي سيناريو، أهمية محورية في التوصل إلى حل سياسي للنزاع في أفغانستان. فالحوار هو الطريق إلى وضع أساس متين لمستقبل البلاد. وتؤيد البرازيل تنفيذ التدابير المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي للبرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج. وتقف البرازيل على أهبة الاستعداد، من خلال تعزيز وجودها في كابول، للعمل جنبا إلى جنب مع الشعب الأفغاني وحكومته وصولا إلى مستقبل يسوده السلام والتنمية.

السيدة كولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد بلادي، أود أن أشكر السيد ستافان دي ميستورا على إحاطته الشاملة والسفير تانين على بيانه.

ونرحب بمواصلة حكومة أفغانستان تنفيذ عملية كابول، بما في ذلك نجاحها في وضع تفاصيل ١١ من أصل ٢٢ برنامجا من البرامج ذات الأولوية الوطنية. ونعرب عن الأمل في أن تجري تسوية مسائل التمويل المرتبطة بهذه البرامج بنجاح بالتنسيق مع الجهات المانحة. ويجب على السلطات الأفغانية الآن أن تظهر نتائج ملموسة في البرامج الأخرى ذات الأولوية الوطنية، بما في ذلك البرامج في مجالات العدالة والإدارة على المستوى دون الوطني، وهي بالغة الأهمية من أجل النهوض بأداء الدولة. ونود أن نثني على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان لتقديمها الدعم الهام لتنفيذ عملية كابول.

وفيما يتعلق بتسلم السلطات الأفغانية مسؤولية تحقيق الأمن في البلد، ترجو البوسنة والهرسك ألا يكون للأحداث الأخيرة في كابول والمناطق الأخرى تأثير سلبي على عملية الانتقال التي أعلنها الرئيس كرزاي في شهر آذار/مارس ويُفترض أن تبدأ هذا الشهر. كما أحطنا علما بالإعلان الذي صدر مؤخرا من رئيس الولايات المتحدة، السيد باراك أوباما، وأعقبته المملكة المتحدة وألمانيا، عن

الانسحاب الجزئي للقوات من أفغانستان. وهذا يعني أن الفترة المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة لمستقبل أفغانستان ولتقييم العمل الذي قام به المجتمع الدولي على مدى هذه السنوات الكثيرة. وفي هذا الصدد، نرحب بصفة خاصة بدور بعثة الأمم المتحدة في تسهيل الحوار بين شركاء التنمية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية لضمان أخذ منظور التنمية بعين الاعتبار في التخطيط للانتقال.

ومن العناصر الأخرى المهمة لمستقبل أفغانستان عملية المصالحة وإعادة الإدماج بقيادة أفغانية. ومن المشجع أن نرى أن الجهود المبذولة لتعزيز هذه العملية ما زالت تتلقى دعما قويا من المجتمع الدولي، بما في ذلك العمل القيم الذي يقوم به الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، يمثل اعتماد القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) وإنشاء نظام الجزاءات المفروضة على طالبان أيضا خطوات إيجابية في دعم جهود المصالحة.

ونؤكد من جديد موقفنا المتمثل في أن المصالحة والاندماج عنصران بالغا الأهمية لعملية السلام. وندرك تمام الإدراك أن هذه العملية يمكن أن تكون شديدة الحساسية من حيث الجوانب الإنسانية والسياسية، وأنها بالتالي عرضة لمواجهة عوائق مختلفة. ومع ذلك، ما زلنا نرى أنه لا بديل عن عملية بقيادة أفغانية لتحقيق المصالحة وإعادة الإدماج، وأنه يجب إيلاء الأولوية لهذه العملية في المستقبل. والتقدم الذي تم الإبلاغ عنه بشأن إعادة إدماج المتمردين علامة مشجعة، لا سيما وأنها تشمل قندهار، التي لم تشهد حتى الآن تقدما كبيرا في هذا المجال.

وبالرغم من استمرار تقدم التطورات السياسية في أفغانستان في الاتجاه الصحيح، فإن الحالة الأمنية في أفغانستان لا تزال بالنسبة لنا مثار للقلق الشديد. وعلى وجه الخصوص، تشير إحصاءات الأمم المتحدة إلى أن شهر أيار/مايو الماضي كان أكثر الشهور دموية بالنسبة للمدنيين، بزيادة كبيرة في عدد القتلى مقارنة بالعام ٢٠١٠. وتدين البوسنة والهرسك بأشد العبارات الممكنة الاعتداء الدامي الذي نفذ ضد مستشفى لوغار في ٢٥ حزيران/يونيه. وجملة القول أنه لا يمكن تبرير هذه الجريمة ضد المدنيين الأبرياء. كما ندين الهجوم الذي وقع مؤخرا على فندق في كابول ونكرر إدانتنا للهجوم الدامي الذي وقع على مجمع بعثة الأمم المتحدة في مزار الشريف، وكان من بين الضحايا فيه ثلاثة من موظفي البعثة. ومن المهم أن نواصل دعوة جميع الأطراف في الصراع إلى الامتثال الدقيق لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين مع التأكيد بقوة على أن قتل المدنيين والأبرياء جريمة.

وقد شهدنا أيضا، كنتيجة مباشرة للصراع الدائر، زيادة كبيرة في عدد المشردين. ونحن نشاطر الأمين العام رأيه أن حالات التشريد المتصلة بالصراع وعدم تقديم الدعم لإعادة الإدماج ليسا من المسائل الإنسانية فقط ولكنهما من الشواغل الأمنية الهامة بالنظر إلى قدرتهما على زعزعة الاستقرار. وقد أدت وكالات الأمم المتحدة دورا حاسما في دعم عودة اللاجئين الأفغان والمشردين، وكذلك في إعادة إدماج هؤلاء الأشخاص بشكل مستدام. وفي هذا السياق، يجب ألا ننسى قضية إزالة العبوات الناسفة غير المنفجرة، لأنه لم يتم تطهير سوى ٢٧ في المائة فقط من المناطق الملوثة بالألغام.

كما نثني على الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في التصدي لمشكلة إنتاج المخدرات غير المشروعة، التي لا تزال تمثل شريان الحياة للقوات المناهضة للحكومة والإرهابيين. ونشارك بنشاط في عملية ميثاق باريس في إطار الجهود الدولية المشتركة لقمع الاتجار بالمخدرات، إن لم يكن القضاء عليه، لما له من تأثير كبير على أمن كل من بلدان العرض وبلدان الطلب.

وأخيرا، لا نرى في التعاون الإقليمي، بما في ذلك التعاون بين البلدان المجاورة: إيران وباكستان والهند، إلا فائدة لجميع المسائل الهامة المتعلقة بالسلام المستدام والاستقرار في أفغانستان. ونرحب بتعزيز الحوار والتعاون. كما نثني على جهود تركيا الرامية إلى دعم الاستقرار والتنمية الاقتصادية في أفغانستان وعلى مؤتمر اسطنبول المقبل بشأن أفغانستان المقرر عقده في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، فضلا عن الالتزامات التي تعهدت بها البلدان المجاورة لأفغانستان في أثناء انعقاد المؤتمر الرابع لأقل البلدان نموا، الذي عقد في اسطنبول، من أجل سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

وختاما، نتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص، السيد ستافان دي ميستورا، وموظفي البعثة وجميع أفراد الأمم المتحدة في أفغانستان على عملهم الدؤوب والمتفاني.

السيد أسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء اسمحوا لي، السيد الرئيس، بأن أشكركم وأن أتمنى لكم النجاح التام وأنتم وبلدكم مقدمون على تولي رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر ممثل غابون، صديقنا العزيز السفير نلسون ميسون، الذي أدار دفة أعمالنا في الشهر الماضي برصانة وجدية عظيمتين.

أود أن أرحب بالممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة يوناما)، السيد ستافان دي مستورا، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا والمتسمة بالجدية، التي بين فيها بوضوح شتى جوانب الحالة الراهنة في أفغانستان، والعوامل على أرض الواقع التي ينبغي أن تؤخذ في المستقبل في الاعتبار، ورؤيته للفترة الانتقالية وتوطيد المكاسب في المستقبل. كما أود أن أرحب بالسفير ظاهر تانين.

أود أن أسلط الضوء على المساهمة الهامة جدا لبعثة يوناما في تحسين عملية نشر الاستقرار والديمقراطية، فضلا عن عزيمتها المعقودة على العمل بالتنسيق مع الحكومة من أجل وضع أسس السلام والتنمية المستدامين في أفغانستان. وإننا نعتبر من الملائم لبعثة يوناما، استنادا إلى ولايتها، أن تواصل التركيز على دعم الحكومة في المجالات الحاسمة الأهمية مثل تيسير العملية السياسية من أجل السلام والمصالحة والأمن والحوكمة والتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي.

ويعرب وفدي عن أسفه الشديد للزيادة في عدد الحوادث الأمنية، لا سيما الهجمات على موظفي الأمم المتحدة ومرافقها في ١ نيسان/أبريل. ونعرب عن استحساننا وتأييدنا للأنشطة التي اضطلع بها الممثل الخاص لتحسين سلامة الموظفين ولالتزام الحكومة بمواصلة دعم بعثة يوناما. مع ذلك، يظل الشاغل الرئيسي لدينا زيادة تواتر احتجاجات عامة الناس ضد الوجود الدولي المدني والعسكري. وبالتالي يجب إيلاء أكبر قدر من الاهتمام لهذه الحالة.

وعلى نفس المنوال، نشيد بالجهود المصممة لعملية انتقالية تسفر عن اضطلاع الأفغان بقدر أكبر من المسؤولية والقيادة، ومواصلتهم العمل وفقا للجدول الزمني لاستلام القوات الأفغانية قيادة المسائل الأمنية بحلول عام ٢٠١٤. ويجب الاسترشاد في تحقيق الهدف بالعملية على أرض الواقع. وفي ذلك الصدد تشكل جهود القوة الدولية للمساعدة الأمنية وبعثة الناتو التدريبية – أفغانستان مساهمة هامة في تهيئة الظروف اللازمة لتمكين السلطات الوطنية من تسلم المسؤولية بصورة تدريجيا عن الأمن والحكم. ونؤيد الاستمرار في بناء العلاقات مع السلطات المحلية وزعماء المجتمع المحلي التي تسمح، على حد قول الممثل الخاص دي مستورا، بإقامة عملية حوار اشتمالي لتيسير المصالحة مع جميع شرائح السكان.

إن اعتماد القرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، الذي أنشأ مجلس الأمن بموجبه نظام جزاءات مستقلا للأفراد والكيانات المرتبطين بالطالبان، واعترف فيه بالدور المحوري للحكومة في البت في طلبات شطب الأسماء من القوائم، سيساهم بلا شك في عملية المصالحة في أفغانستان وسيساعد على بناء الثقة بين الأطراف.

تواجه أفغانستان مشاكل كثيرة يمكن أن تهدد استدامة التقدم المحرز حتى الآن. والعنف يظل أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر سلبا على التقدم وتسفر عن ازدياد الحاجات الإنسانية وارتفاع عدد الإصابات بين المدنيين وزيادة أعداد الأشخاص المشردين داخليا. ونكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف في الصراع بأن تتقيد بواجباتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وأن تتخذ كل التدابير الضرورية لكفالة حماية المدنيين.

ونشدد على أهمية المبادرات الإقليمية المشتركة التي اتخذت لمحاربة شتى جوانب مشكلة المخدرات العالمية التي تعصف بأفغانستان والمنطقة. وإن المشاركة البناءة والمتواصلة لمختلف الجهات الفاعلة، من المنطقة ومن خارجها، والمنخرطة في تنفيذ الاستراتيجيات المشتركة في الحرب على مشكلة المخدرات العالمية بجميع جوانبها في إطار مبدأ تشاطر المسؤولية وبطريقة متوازنة، إنما تساهم في إشاعة الاستقرار والنهوض بالثقة المتبادلة بين البلدان المجاورة والبلدان الأخرى من خارج المنطقة. وبلدي، كولومبيا، يكرر استعداده لتعزيز التعاون الثنائي مع أفغانستان من أجل التصدي لهذه الجريمة وغيرها من مظاهر الجريمة المنظمة.

الأمن شرط جوهري لتعزيز سيادة القانون وممارسة الحريات الأساسية وبناء أسس التنمية الاقتصادية. وبناء على ذلك، يشكل تعزيز إطار العمل الاستراتيجي المتكامل في سبيل تحقيق تماسك أعظم في جهود المنظمة وفي تنفيذ البرامج دعما لعملية كابل خطوة ايجابية صوب كفالة الوحدة داخل الأمم المتحدة وفي إجراءات المجتمع الدولي بهدف المساهمة في ممارسة السيادة الأفغانية في جميع جوانب مستقبل الشعب الأفغاني.

السيد مرايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا، كالعادة، والسفير تانين على ملاحظاته المفيدة جدا.

أجد لزاما علي أن أبدأ بياني بالتذكير بالهجمات في مزار الشريف. إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة يوناما) والجهد الدولي بأسره الداعم لحكومة وشعب أفغانستان تعرضا لهجوم مشين في مزار الشريف في نيسان/أبريل الماضي. وإنني أود هنا أن أنقل لكم، السيد الممثل الخاص، أسمى آيات تقدير البرتغال على الشجاعة التي أُبديت بوجه تلك المصاعب، وعلى الالتزام الثابت الذي أبداه أفراد بعثة يوناما ببعثتهم. إننا نشيد بتفانيهم. فهو الضمان بأن الخسائر المتكبدة لن تذهب سدى.

تقرير الأمين العام (S/2011/381)، والإحاطة الإعلامية للممثل الخاص وكلمة السفير تانين غطت، باعتقادي، الجوانب الأساسية للحالة في أفغانستان وبينت لنا العمل الذي تقتضيه العملية الانتقالية حتى تتكلل بالنجاح.

الربيع الماضي كان فترة صعبة حقا. وتبين التقييمات الأمنية أن القلاقل المنتشرة والارتفاع في عدد الإصابات، لا سيما في صفوف المدنيين، علامة واضحة على أن المعركة من أجل مستقبل أفغانستان ما زالت مستمرة. وتبرز الهجمة الأخيرة على فندق إنتركونتيننتال هذه الحالة بطريقة ذات مغزى خاص. لكن هذه المعركة لا بد من كسبها، لا في الميدان على العدو فحسب، وإنما أيضا على صعيد الرأي العام – الرأي العام الأفغاني، أولا وقبل كل شيء، وكذلك الرأي العام الدولي.

الإصابات في صفوف المدنيين تشكل بوضوح أقبح وجه للحرب. والتقليل من الإصابات المدنية يجب أن يحتل بالتالي الترتيب الأعلى في سلم أولويات القيادة العسكرية باعتباره عنصرا أساسيا في الحرب في أفغانستان، مثلما هو في أي حرب أخرى. إننا نعرف أن جهودا كبيرة قد بذلت ولا تزال تبذل للتقليل من الإصابات المدنية الناجمة عن العمليات العسكرية. ونهيب بالقادة العسكريين أن يواصلوا تلك الجهود بالتزام ثابت.

ومن الواضح مع ذلك أن المتمردين يتحملون المسؤولية عن الأغلبية الساحقة من الإصابات في صفوف المدنيين وعن الإعداد المرتفعة للضحايا الأبرياء. وأنوه بإشارة الممثل الخاص في شهر آذار/مارس إلى العرض الذي قُدم للمتمردين بأن يعرضوا أرقامهم هم للإصابات بين المدنيين،

وهو عرض لم يُستجب له. وأنوه كذلك بالخطوات المتعددة التي يجري بالفعل اتخاذها لمعالجة الضرر اللاحق بالمدنيين على يد القوات الوطنية والدولية. ومما يعود بمنفعة كبيرة جدا استغلال ما تحقق فعلا في الميدان ودمج المشورة القيمة والخبرة وحسن النية التي ساهمنا بها من أجل الاستجابة بطريقة مناسبة لمظالم المدنيين التي لها ما يبررها.

لقد أفاد الممثل الخاص بأن مشروع قرار بشأن مراكز حماية المرأة سيقدم إلى اللجنة الفنية لاستعراض التشريعات التابعة لمجلس الوزراء. وتشعر البرتغال بالاطمئنان من حقيقة أن هذه العملية قد سمح لها بالمضي قدما بروح الاشتمالية المطلوبة، حتى يتسنى دمج التعديلات التي تحمي حقوق الإنسان للمرأة حماية تامة في النص النهائي لمشروع القانون. ويسرنا أن نرى أيضا أن بعثة يوناما ما زالت تعمل على رفع مستوى الوعي ورصد تنفيذ القانون الخاص بالقضاء على العنف ضد المرأة. وإننا نثني على جهود بعثة يوناما المتواصلة فيما يتصل بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، فضلا عن الدور الذي يضطلع به كيان ”الأمم المتحدة والمرأة“.

تكرر البرتغال تأكيدها على الأهمية التي توليها لمشاركة المرأة في المؤسسات الحكومية الأفغانية، بما في ذلك الخدمة المدنية.

وفيما يتعلق بحماية الأطفال، التي وردت على لسان الممثل الخاص، أود أن أشيد كثيراً بمبادرة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان واليونيسيف في إطار شراكة مع مكتب الممثل الخاص المعني بالعنف ضد الأطفال. والمجموعة الواسعة من الشركاء الذين جمعتهم وكالة الأمم المتحدة والممثل الخاص علامة مشجعة على الالتزام العام بحقوق الأطفال.

وختاماً، نحن نأخذ علما بالجهود المتعددة التي تبذلها الحكومة الأفغانية داخليا وخارجيا. وفي الخارج، فإن الخطوات التي اتخذتها الحكومة مؤخراً على الصعيد الإقليمي نحو زيادة التعاون على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف تستحق الثناء بينما تستأنف أفغانستان دورها باعتبارها مفترق طرق رئيسيا في آسيا. ويبين هذا الأمر الكيفية التي يستطيع بها جيران أفغانستان، بل يجب ينبغي لهم، القيام بدور بالغ الأهمية في عملية تحقيق الاستقرار في ذلك البلد، بل في المنطقة، كما أكد كل من السيد دي ميستورا والسفير تانين.

وعلى الجبهة الداخلية فإن هناك تحديات كبيرة لا تزال قائمة. ونحن نثني تماماً على التأكيد الوارد في التقرير على ''أهمية إدارة الانتقال''، بحيث يؤدي إلى تحسن في مجال الأمن، فضلا عن تحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية للسكان (S/2011/381، الفقرة ٦٩)

فالانتقال ليس أمنياً فحسب، كما أكد السيد ستافان دي ميستورا. ويتعين أن يترجم النجاح العسكري في الميدان إلى إطار الحوكمة الفعالة، وإلى تعزيز سيادة القانون والمؤسسات والخدمات العامة، من أجل حماية هذه المكاسب من التآكل الناجم عن انعدام المساءلة والانقطاع عن احتياجات السكان. وفي هذا الصدد، لا يسعنا سوى أن نثني على بدء أعمال اللجنة المستقلة لرصد وتقييم مكافحة الفساد، ونشجع عملها بقوة.

وقد بينت التطورات الأخيرة على الصعيد المؤسسي، وخاصةً في البرلمان، الحاجة إلى تجديد القدرات المتعلقة بالتسوية السياسية والالتزام بالدستور. وتتطلب اللحظة التاريخية التي تمر بها أفغانستان تركيزاً والتزاماً لا تنفصم عراهما. وأنا واثق من أن صناع القرار في أفغانستان يعملون بجد كي تبقى هذه المرحلة محصورة في حدود الديمقراطية الدستورية النامية.

وأختم بالقول إن من المقرر أن يبدأ الانتقال في هذا الشهر، وهو أمر ينبغي أن نحتفل به. وتحتشد كميات هائلة من الموارد والإرادة السياسية كي يصبح شهر تموز/يوليه ٢٠١١ نقطة انطلاق وليس نقطة وصول لأفغانستان وشعبها. فلنواصل تقديم الدعم، بصفتنا حلفاء وأصدقاء، لحكومة أفغانستان وشعبها، وذلك لتحقيق النجاح الذي يستحقانه.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس، وبتوجيه الشكر إلى سفير غابون على قيادته القديرة في الشهر الماضي.

وأشكر كلاً من الممثل الخاص دي ميستورا والسفير تانين. وأشكر الممثل الخاص دي ميستورا على إحاطته الإعلامية التي قدمها صباح اليوم، وعلى خدمته الاستثنائية المستمرة في أفغانستان. وأطلب منه أن ينقل إلى موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان امتنان الولايات المتحدة العميق واللازم على العمل الهام الذي تؤديه البعثة في مواجهة مشقة كبيرة هناك. وقد بدت هذه المشقة واضحة مرة أخرى على نحو مأساوي، عندما هاجمت في

١ نيسان/أبريل مجموعة من الغوغائيين مجمع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في مزار الشريف، ما أسفر عن مقتل سبعة من موظفي الأمم المتحدة. ونكرر تعازينا الحارة إلى أسرهم وذويهم. وكدأبنا دائماً، فنحن نقف مع الأمم المتحدة في مواجهة مثل هذا الاعتداء الوحشي، ونحث الدول الأعضاء الزميلة مرة أخرى، على تزويد الأمم المتحدة بالموارد التي تحتاجها لتعزيز وحماية منشآتها وموظفيها.

وأود أن أسلط الضوء بشكل موجز على ثلاث أولويات لحكومة بلدي في أفغانستان. أولا، كما قال الرئيس أوباما مؤخراً، فإن شهر تموز/يوليه يمثل بداية انتقال مسؤول سيشهد تولي القوات الأفغانية تدريجيا زمام المبادرة في تأمين بلدها. وبحلول عام ٢٠١٤، ستكتمل هذه العملية الانتقالية، وسوف يتولى الشعب الأفغاني مسؤولية أمنه. وفي حين تتولى القوات الأمن الأفغانية زمام المبادرة، ستستمر الولايات المتحدة في خفض وجودها العسكري، بينما تتغير مهمتنا من مهمة قتالية إلى الدعم. وكما أعلن الرئيس أوباما في الشهر الماضي، سوف تسحب الولايات المتحدة ١٠ ٠٠٠ جندي من أفغانستان بحلول نهاية هذا العام. أما القوات المتبقية ضمن استراتيجية زيادة حجم القوات التي أعلن عنها أوباما في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والبالغ قوامها ٢٣ ٠٠٠، فسوف تغادر أفغانستان بنهاية صيف عام ٢٠١٢.

وقد أصدر الرئيس أوباما هذا القرار من موقف القوة. فقد حققنا تقدما كبيرا نحو تحقيق أهدافنا. كما ساعدت زيادة حجم القوات العسكرية، جنبا إلى جنب مع القوات الإضافية التي ساهم بها حلفاؤنا وشركاؤنا، في استقرار المزيد من مناطق ذلك البلد وأضعف زخم التمرد. وتحسن الأداء النوعي لقوات الأمن الأفغانية بينما زاد عدد جنودها على ١٠٠ ٠٠٠ جندي. وفي بعض المناطق. قد سمحت هذه التحسينات بالفعل بانتقال المسؤولية عن الأمن إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية.

وفي مواجهة العنف والإرهاب والترهيب، كما لاحظ السفير تانين، فإن الأفغان يدافعون عن بلدهم، ويعملون على إنشاء قوات الشرطة المحلية، ويعيدون فتح الأسواق والمدارس، ويخلقون الفرص الجديدة للنساء والفتيات. وسوف نواصل تقديم الدعم لهم في إصلاح بلدهم بعد عقود من الصراع، إلى ما بعد انتهاء مهمتنا العسكرية بزمن طويل.

ثانياً، حتى ونحن نسعى إلى الانتقال نحو تولي الأفغان المسؤولية عن الأمن، فإننا نضاعف جهودنا الهادفة إلى الوصول إلى نهاية سلمية للصراع. ونحن ندعم المبادرات التي تقودها أفغانستان بهدف المصالحة فيما بين أبناء الشعب الأفغاني، بما في ذلك حركة طالبان. وقد اتخذنا خطوات ملموسة لتعزيز المبادرتين الأفغانيتين لتحقيق المصالحة وإعادة الإدماج، بما في ذلك تقديم الدعم المجلس الأعلى الأفغاني للسلام، وشرطة المقاطعات، ومجالس المقاطعات المعنية بالشرطة وإعادة الإدماج.

وكما قالت وزيرة الخارجية كلينتون في شهر شباط/فبراير، وكرر تأكيده الرئيس أوباما في حزيران/يونيه، فإنه ينبغي أن تتضمن النتائج التي تفضي إليها أي مفاوضات التزاماً من قبل المتمردين المتصالحين بالتخلي عن العنف، والتخلي عن أي تحالف مع تنظيم القاعدة، فضلاً عن الالتزام بالدستور الأفغاني - بما في ذلك الحماية التي يوفرها للنساء. ومما يدل على جديتنا، فإننا ندافع عن قرار المجلس الهادف إلى فصل نظام الجزاءات عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وإنشاء جزاءات خاصة بتنظيم القاعدة وحركة طالبان. والقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) أداة هامة لحفز المصالحة وعزل المتطرفين في الوقت ذاته، وهو يوجه رسالة واضحة إلى طالبان: إن

هنـاك مـستقبلاً لمـن يرغبـون في العـودة إلى ركـب المجتمـع الأفغاني السلمي.

وختاماً، أود أن أتناول بإيجاز جزءا هاماً من التطور الديمقراطي في أفغانستان – أي نظامها الانتخابي. فقد مثلت الانتخابات البرلمانية التي أجريت العام الماضي، وهي أول انتخابات يديرها الأفغان منذ سقوط طالبان في عام ٢٠٠١، خطوة تاريخية للشعب الأفغاني. وقد أظهرت المؤسستان الانتخابيتان الأفغانيتان – اللجنة المستقلة للانتخابات، ولجنة الشكاوى الانتخابية، مهنية ملحوظة طوال العملية. وقد أدت اللجنتان عملهما على نحو مثير للإعجاب، على الرغم من صعوبة البيئة الأمنية، وادعاءات التزوير.

ونحن نتشاور بشكل وثيق مع المسؤولين الأفغان، وشركائنا الدوليين، بما في ذلك مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فيما يتعلق بالإعلان مؤخراً من قبل المحكمة الخاصة للانتخابات، الذي دعا إلى إلغاء النتائج الانتخابية لـ ٦٢ مقعداً من مقاعد اللويا جيرغا. ونحث القادة السياسيين الأفغان، وجميع المؤسسات الأفغانية على العمل في حدود مجالات اختصاصاتهم المحددة بوضوح، وبما يتفق والدستور الأفغاني والقوانين الانتخابية، وذلك من أجل المحافظة على نظام فصل السلطات الضروري بين الفروع القضائية والتنفيذية والتشريعية. وقد كانت الولايات المتحدة واضحة وثابتة في الدعوة إلى حاجة أفغانستان إلى الرصد حالات التزوير ذات الصلة بالعملية الانتخابية والتصدي لها، بما يتفق والدستور الأفغاني، والمبادئ الديمقراطية، المنصوص عليها في آليات اللجنة إلا المستقلة للانتخابات. وإن من الضروري أن يضطلع برلمان أفغانستان بدوره الدستوري، بالنيابة عن الشعب الأفغاني .وفي غضون ذلك، يتعين علينا الاستمرار في تعزيز قدرة المؤسسات الانتخابية الأفغانية.

يظل الإصلاح الانتخابي على المدى الطويل عاملاً رئيسياً للمستقبل الديمقراطي للبلد. إننا نتطلع إلى الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٤ وما بعدها، ويجب أن نحرص على أن نتعلم من دروس السنوات العديدة الماضية، من أجل المستقبل الديمقراطي لأفغانستان.

سيكون عام ٢٠١١ عاماً محورياً، وسيُتوّج بتنظيم تجمع دولي في بون يصادف مرور عشر سنوات منذ أن انضم المجتمع الدولي إلى الشعب الأفغاني لكي يحددا معاً مساراً جديداً. لقد شهد العقد المنصرم مصاعب جمة وتضحيات كبيرة، لكنه شهد أيضا إحراز تقدم حقيقي. بوحدة الهدف المشترك ودوام الالتزام، سنستمر في مساعدة الشعب الأفغاني على بناء مستقبل أكثر سلما وازدهارا.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثلَ الخاص للأمين العام، دي ميستور، على إحاطته الإعلامية، والسفيرَ تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على بيانه.

قبل عام واحد، عُقد بنجاح مؤتمر كابُل الدولي المعني بأفغانستان. بفضل جهود حكومة أفغانستان وشعبها، وبمساعدة من المجتمع الدولي، أحرز، على مدى العام الماضي، تقدمٌ إيجابي في عملية السلام وإعادة الإعمار الأفغانية. في الوقت نفسه، تمر أفغانستان بفترة انتقال حرجة تتطلب مواصلة الجهود لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة في جميع القطاعات – الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. في ذلك الصدد، أود أن أشدد على النقاط الخمس التالية.

أولاً، تدعم الصين أفغانستان في جهودها المتواصلة لدفع عملية كابول إلى الأمام بمساعدة المجتمع الدولي. لا بد، من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان، من احترام استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها احتراماً تاماً، ولا بد من دعم الملكية والقيادة، حتى يصبح هدف أنْ يحكم أفغانستان أبناؤها حقيقة ماثلة.

ثانيا، يساور الصين بالغ القلق من التدهور الأخير في الحالة الأمنية وارتفاع عدد الضحايا المدنيين. لقد علمنا أن دولة بعينها قد أعلنت أنها تعتزم سحب قواتها من أفغانستان. نأمل أن تتحمل الأطراف المعنية، أثناء عملية نقل الأعباء الأمنية إلى الحكومة الأفغانية، مسؤولياتها بجدية في مساعدة أفغانستان على تعزيز بناء قدراتها في مجال الأمن لضمان انتقال سلمي ومستقر.

ثالثا، تدعم الصين أفغانستان في جهودها من أجل المصالحة الوطنية، وتحترم احتراماً كاملاً ما تختاره حكومة أفغانستان وشعبها بمحض إرادتهما، وتأمل أن ترى تقدماً يُحرز في برنامج السلام وإعادة الإدماج.

رابعا، فيما يتعلق بالسلام وإعادة الإعمار، لا تزال أفغانستان بحاجة إلى الاهتمام والدعم المتواصلين من المجتمع الدولي. يجب على المجتمع الدولي أن يفي بالتزامه بمساعدة أفغانستان، وأن يستمر في تقديم المساعدات لهذا البلد. يتعين على الأطراف أن تحترم وتنفذ الأولويات التي حددها الأفغان أنفسهم في سياق استراتيجية التنمية الوطنية الأفغانية.

خامسا، تقدر الصين الجهود النشطة التي تبذلها الأمم المتحدة لدفع عملية السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان. وندعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في إطار جهودها المستمرة للاضطلاع بدور مركزي وقيادي في تنسيق المساعدات المقدمة لأفغانستان. ونأمل أن تعزز البعثة اتصالاتها وتنسيقها وتعاونها مع الحكومة الأفغانية.

والصين بوصفها جاراً صديقاً، فقد التزمت على الدوام بعلاقات ودية تقوم على حسن الجوار مع أفغانستان. ونولي أهمية كبيرة لمشاركتنا في جهود إعادة الإعمار في أفغانستان. وستواصل الصين تقديم المساعدة إلى أفغانستان في

حدود إمكاناتها، وستعمل مع المجتمع الدولي للمساهمة في السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان.

السير مارك ليال جرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضاً أن أهنئ السفير ميسون والوفد الغابوني على اضطلاعهم بقيادة المجلس خلال شهر حزيران/يونيه.

كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2011/381)، والممثلَ الخاص للأمين العام، ستافان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية هذا الصباح، والسفيرَ تانين على بيانه.

وكما فعل متكلمون آخرون قبلي، أود أن أتقدم بتعازي المملكة المتحدة في وفاة عدد من موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في حادث محزن بمدينة مزار الشريف في نيسان/أبريل. من الأهمية بمكان أن يتسنى لموظفي الأمم المتحدة المخلصين القيام بعملهم في بيئة آمنة ومأمونة، وأن يحظوا بالدعم الكامل من جانب الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. أود أيضا أن أشيد بجميع الموظفين الدوليين الآخرين للتضحيات التي قدموها في هذه الحملة.

لقد عاد رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون، لتوه من زيارة إلى أفغانستان، حيث رأى بعينيه التقدم الذي أحرزته الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي في التحضير لنقل المسؤولية الأمنية إلى الأفغان في جميع أنحاء البلاد. ومن المشجع أن المناطق الأولى باتت مستعدة للشروع في عملية النقل في ٢٠ تموز/يوليه. وستواصل قوات الأمن الوطنية الأفغانية النمو من حيث الحجم والقدرات في الوقت الذي تستعد فيه لأخذ زمام المبادرة الأمنية في جميع المحافظات بحلول نهاية عام ٢٠١٤. لقد ساعدت الولايات المتحدة بزيادة قواتها في التحضير لعملية النقل، وسيتم خفض القوات على النحو المقرر في الأصل، كما أكدت ذلك السفيرة رايس. وسوف تبدأ القوات الدولية الأخرى أيضا في الانسحاب حسبما تسمح به الظروف. وقد أعلن رئيس وزراء بلدي في وقت سابق اليوم أن مستويات قوات المملكة المتحدة سوف تخفَّض بمقدار ٥٠٠ جندي، أي من ٥٠٠ ٩ إلى ٠٠٠ ٩، بحلول نهاية عام ٢٠١٢. هذه علامات تدل على التقدم، وعلى تحسن الحالة الأمنية، وتنامي قوة القوات الأفغانية. غير أن ذلك لا يعني نهاية الدعم الدولي لأفغانستان.

تأسف المملكة المتحدة أسفاً عميقاً على جميع الضحايا المدنيين جراء عمليات القوات الدولية وقوات الحكومة الأفغانية. وعندما تقع هذه الإصابات، فإنها تقع على الرغم من التدابير الاحترازية الشديدة الموضوعة. وكما يشير الأمين العام في تقريره، فإن الغالبية العظمى من الإصابات يتسبب فيها المسلحون، الذين يتعمدون استخدام تكتيكات عنيفة مصممة لتخويف السكان. في الربع الماضي من العام الحالي، واصلت حركة التمرد اغتيال موظفي الحكومة وتعمُّد مهاجمة الأهداف المدنية، بما في ذلك المستشفيات، والأسواق، وفندق إنتركونتيننتال. ويزيد عدد الإصابات بين المدنيين التي يتسبب فيها المتمردون على عدد الإصابات التي تتسبب فيها القوات الأفغانية والدولية بواقع ثمانية إلى واحد. نحن ندين هذه الهجمات بأشد ما يمكن من عبارات.

هناك حاجة إلى عملية سياسية تقودها أفغانستان لتعزيز التقدم العسكري. لكي تكون التسوية السياسية دائمة، يجب أن تكون شاملة، وأن تحترم مصالح جميع المواطنين الأفغان وحقوقهم. وتتيح وفاة أسامة بن لادن الفرصة لحركة طالبان لتقْدِم على قطيعة حاسمة مع تنظيم القاعدة. وقد دعا وزير الخارجية البريطاني حركة طالبان إلى الإقدام على هذه

القطيعة، والمشاركة في العملية السياسية. ونحث المجتمع الدولي إلى أن يدعو إلى الوصول إلى نفس النتيجة.

إن الحفاظ على المبادئ الديمقراطية، بما في ذلك الانتخابات الحرة ذات المصداقية، له أهمية حاسمة لأي تسوية سياسية ولمستقبل الاستقرار في أفغانستان. تظل المملكة المتحدة ملتزمة التزاماً تاماً بالعمل مع الحكومة والبرلمان والشعب في أفغانستان على تعزيز الديمقراطية والمؤسسات التمثيلية الأفغانية. لذلك نشعر ببالغ القلق من أن الخلاف بين البرلمان والمحكمة الخاصة لا يزال بدون حل. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى العمل معا لإيجاد حل يتماشى مع القانون الأفغاني وإلى احترام الفصل بين السلطات الذي كفله الدستور.

وتبيّن الحالة الراهنة الحاجة إلى إحراز المزيد من التقدم في الإصلاح الانتخابي. ونحن نواصل دعم دور الأمم المتحدة في مساعدة الحكومة، والمؤسسات، والشعب في أفغانستان لتنفيذ الالتزامات التي قُطعت في مؤتمري لندن وكابل العام الماضي. ولا يزال هذا يشكل جزءاً حيوياً من ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

ويجب دعم العملية الانتقالية والتقدم في المسار السياسي على نحو لا رجعة فيه عن طريق الحوكمة وتحقيق التقدم الانمائي. وإن اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي سيكون أمراً حاسماً إذا أردنا إحراز تقدم بشأن هذه المسائل. وفي أعقاب الحادث الذي وقع في مصرف كابل، ندعو إلى حل سريع للمفاوضات على برنامج جديد لصندوق النقد الدولي، وتقديم الذين يخرقون القانون إلى العدالة. فالشعب الأفغاني لا يستحق أقل من ذلك.

ومنذ أن أصدر الأمين العام تقريره الفصلي، أُحرز تقدم مهم في التحضير لمؤتمر بون بقيادة أفغانستان. وكان أعضاء فريق الاتصال الدولي قد أجرى حواراً بنّاء في كابل. ونحن بحاجة الآن إلى التركيز على ترجمة هذه المناقشات إلى نتائج ملموسة، لا سيما بشأن التعاون الإقليمي. ونرحب بالعمل الذي تقوم به تركيا في هذا المجال، ونتطلع الى عقد مؤتمر اسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر.

أخيراً، على الرغم من التحديات القائمة، أُحرز تقدم كبير على طريق بناء أفغانستان الآمنة والقابلة للبقاء. وفيما تنتقل أفغانستان من بلد يمرّ بمرحلة ما بعد الصراع إلى بلد ذي احتياجات إنمائية أكثر تقليداً، فإن بعثة الأمم المتحدة وأسرة الأمم المتحدة بأسرها ستؤديان دوراً متزايد الأهمية. لذلك نرحب بالاستعراض المقبل لأنشطة الأمم المتحدة. ونأمل أن يضمّن الأمين العام تقييماً لأنشطة البعثة إزاء ولايتها الحالية، ودورها في مشهد ما بعد المرحلة الانتقالية، وكيفية أن يكون بمقدور الأمم المتحدة دعم الحكومة الأفغانية في تحقيق الدولة الأفغانية القوية والدائمة والمستدامة ذاتياً.

السيد ميسون (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضاً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بتوليكم رئاسة المجلس في شهر تموز/يوليه. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الممثلين الدائمين ووفودهم على التعاون والدعم اللذين قدموهما لي خلال فترة رئاسة غابون للمجلس في حزيران/يونيه.

وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ستافان دي ميستورا والسفير تانين على إحاطتيهما الإعلاميتين اللتين قدماهما للتو عن الحالة في أفغانستان، بناء على تقرير الأمين العام المعروض علينا (S/2011/381).

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن إدانتنا القوية لأعمال العنف التي وقعت مؤخراً، لأنها تقوض ما تحقق من تقدم وانجازات منذ آذار/مارس. والواقع أنه منذ مناقشتنا الأخيرة في ١٧ آذار/مارس (انظر S/PV.6497)، شهدت الحالة في أفغانستان تقدماً كبيراً، لا سيما في عملية الانتقال السياسي.

ويسعدنا أن نذكر التقدم المحرز في مجال المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، نرحب بحقيقة أن الحكومة الأفغانية، بناء على طلب من مجلس الأمن، التزمت بتيسير إعادة إدماج المتمردين المعتدلين، عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). ونرحب أيضاً بقيام الحكومة بإنشاء لجنة مستقلة مشتركة لتعزيز الشفافية والمساءلة داخل الإدارة. ونعتقد أن هذا يشكل عنصراً هاماً في عملية نقل المسؤولية، التي أشار إليها السفير تانين قبل برهة.

وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن عدداً من العقبات ما زال قائماً، لا سيما في مجالي الأمن والحكم الرشيد. ويغتنم وفدي هذه الفرصة ليدعو مرة أخرى الحكومة الأفغانية الجديدة إلى بذل كل جهد ممكن بغية تعزيز قدرتها على مكافحة الارهاب والفساد، اللذين لا يزالان يشكلان عقبتين رئيسيتين في طريق السلام والاستقرار في البلد.

وكما أكدنا في المناقشة الأخيرة، يجب على الأمن وحماية المدنيين أن يكونا من أولويات الحكومة في جهودها الرامية إلى إقامة دولة ذات سيادة على أساس المؤسسات الدستورية الصلبة والمستقرة. وينبغي للسلطات الأفغانية أن تتحمل مسؤولياتها كاملة في هذا المجال.

والإعلان في هذا الشهر عن انسحاب عدد كبير من أفراد بعض القوات الدولية، ولا سيما قوات من الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، يؤكد على التحدي الرئيسي الذي يتعين على الحكومة أن تواجهه في محاولاتها لممارسة صلاحياتها السيادية بشكل تام. وهنا نؤكد دعمنا الكامل لموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وللأمم المتحدة على مساعدتهما الحكومة الأفغانية تحقيقاً لذلك الغرض.

وفي الختام، نشيد بالسيد ستافان دي ميستورا على جهوده المتواصلة لدعم السلام والاستقرار في ذلك البلد. ونحن نشاطره الرأي فيما يتعلق بالعملية الانتقالية التي هي على وشك أن تبدأ، ومفاده أن الأمن يجب أن يظل أولوية، ولكن التحسن في الأمن يجب أن يؤدي أيضاً إلى مكاسب للمرحلة الانتقالية بناء على تحسن تماسك المساعدة الدولية، وعلى الحوار الشامل والتشاركي. وفي الختام، نؤكد من جديد دعمنا لبعثة الأمم المتحدة ولموظفي الأمم المتحدة في أفغانستان.

السيد كراولي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أضيف صوت وفدي إلى أصوات الآخرين الذين قدموا التهنئة لكم، السيد الرئيس، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه، وأن أشكر السفير نيلسون ميسون على قيادته المتمازة لمجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه.

ونشكر الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، السيد ستافان دي ميستورا، على عرضه تقرير الأمين العام عن أفغانستان (S/2011/381). ونقدّر أيضاً مشاركة الممثل الدائم لأفغانستان، السفير ظاهر تانين، في هذه المناقشة.

يرحب وفد بلدي بالتطورات الايجابية نسبياً التي حدثت خلال الأشهر القليلة الماضية في أفغانستان، وخاصة فيما يتعلق بالتقدم نحو المزيد من القيادة والملكية الافغانيتين. وهذه تشمل التقدم المحرز في تنفيذ عملية كابل، والزخم الحاصل في جهود إعادة الإدماج والمصالحة، والتعاون بين الأفغان وجيرانهم.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا تزال أفغانستان تواجه تحديات حاسمة في سعيها لتحقيق الاستقرار والتنمية. ومن بين أهم هذه التحديات الحالة الأمنية، وزيادة التدهور في الحالة الإنسانية، وأوجه القصور في حقوق الإنسان، واستمرار وقوع الضحايا المدنيين. وتؤكد جنوب أفريقيا أنه نظراً لجسامة هذه التحديات، فإن المطلوب وضع استراتيجية شاملة تتضمن الأمن والمسائل الإنسانية والحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على الدور المركزي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في دعم حكومة أفغانستان وفي تنسيق المساعدات الدولية للبلد. والمهم أن الدور الذي يضطلع به الشركاء الثنائيون لا غنى عنه.

ونحن قلقون بشكل خاص إزاء الهجمات الموجهة ضد الأمم المتحدة وموظفيها. إن جنوب أفريقيا تدين بأشد العبارات الهجمات العنيفة التي شُنّت على مركز عمليات الأمم المتحدة في مزار الشريف بتاريخ ١ نيسان/أبريل، والتي أسفرت عن مقتل وجرح موظفين تابعين للأمم المتحدة.

ولا تزال جنوب أفريقيا ترحب بالجهود الرامية إلى تعزيز أنشطة التوعية السياسية. فالحوار السياسي والمصالحة بين الشعوب والقادة لا يزالان هامين بالنسبة إلى استقرار أفغانستان لأمد طويل. ويسعدنا أن المجلس الأعلى للسلام قد كثّف جهوده لقيادة جهود المصالحة.

إن هذا الجهد بالاقتران مع الجهود الرامية إلى إعادة إدماج المتمردين، بما في ذلك حركة الطالبان أمر مشجع.

إن وفد بلدي ما برح يشعر بالقلق إزاء محنة الأطفال العالقين في الصراع الناشب في أفغانستان، وفي هذا الصدد، ندين بشدة الهجوم على إحدى المدارس يوم الأحد والذي قام به أحد أفراد الميليشيات ممتطيا دراجة نارية حيث قذف قنبلة يدوية على بوابات المدرسة.

أما فيما يتعلق بدور المرأة، فيؤيد وفد بلدي الرأي القائل بأن للمرأة الأفغانية دورا كبيرا تقوم به في ضمان الأمن والاستقرار في البلد. وإن دورها في بناء مجتمع أفغاني جديد جدير بالترحيب.

إن المُلكية الوطنية للقيادة ما فتئت تمثل عنصراً حيوياً في تحقيق الأمن السياسي والتقدم الاجتماعي – الاقتصادي في أفغانستان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دوره الداعم في انتقال البلد من مرحلة الصراع إلى الاستقرار والازدهار. لذلك ستظل جنوب أفريقيا تؤيد وجود ودور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان.

في الختام، نشيد بالممثل الخاص دي ميستورا على إنجازه الإطار الاستراتيجي المتكامل من أجل الاستعراض الشامل للأنشطة المنوطة بالبعثة ودعم الأمم المتحدة المقدم إلى أفغانستان، ونشكر البعثة وموظفيها على جهودهم لتنفيذ ولاية مجلس الأمن من أجل أفغانستان تنعم بمزيد من السلم والاستقرار.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص دي ميستورا على إحاطته الإعلامية الملهمة والواضحة جدا. وأريد أيضاً أن أشكر السفير تنين ليس على إحاطته الإعلامية الشاملة فحسب، بل أيضاً على الشجاعة الكبيرة التي تحلى بها حتى في الأوقات العصيبة.

ترحب نيجيريا بالتقدم المطرد الذي يجري إحرازه في أفغانستان. إن السعي من أجل إحلال سلام واستقرار مشرف يسير بثبات. ويجري إعداد دستور جديد، وقد عقدت انتخابات عدة، ويبشر التقدم والنمو الاقتصادي بالخير، وحققت الاستراتيجية الجديدة لمكافحة التمرد مكاسب عسكرية أخرى، ولا يزال التزام المانحين قوياً بتمويل إعادة البناء المدني. ونعتقد أن ينبغي ترسيخ هذه التطورات السياسية من خلال عملية مصالحة وإعادة إدماج قوية تشمل حركة الطالبان وغير حركة الطالبان من المتمردين، خاصة في منطقة قندهار.

وكما يحذرنا تقرير الأمين العام (S/2011/381)، يجب أن نكون متيقظين نحو كفالة أن تكون أطراف المصالحة ملتزمة حقاً ليس بمدونة سلوك جديدة تضعها الحكومة، بل أيضاً بإعلاء شأن الدستور. ووفقاً للدستور، يجب أن يتصدر الأفغان العملية السياسية وتولي قيادتها. ويجب لهذه العملية ألا تعزز السلم والاستقرار الدائم فقط، بل أن تعزز أيضاً حماية مصالح النساء. وأي عملية سياسية ناجحة سوف تقوي الجهود الحالية التي تبذلها الحكومة لتحسين الحكم والمساءلة، بما في ذلك مشاركة النساء في عملية السلام من دون أي عوائق.

ينبغي أن تظل الحكومة ملتزمة ببرنامجها لمكافحة الفساد ومحافظة على التزاماتها الناشئة من مؤتمري لندن وكابل. إذ أن التزاماً أكبر من جانب الحكومة ببرنامجها لمكافحة الفساد وحفاظها على التزاماتها الناشئة من مؤتمري لندن وكابل سيعززان هذه الجهود.

أما فيما يتعلق بالقطاع الأمني، فإن الهجمات الأخيرة التي شنت على مركز عمليات الأمم المتحدة في مزار الشريف وعلى فندق رئيسي في العاصمة تمثل تذكيرا مأساوياً للحالة الأمنية المتوترة والهشة في البلد. وندين هذه الأعمال

الجبانة التي تستهدف من دون تمييز الأرواح البشرية البريئة والقوات الأمنية وموظفي قوة المساعدة الأمنية الدولية. لا بد من مثول مرتكبي تلك الهجمات أمام العدالة. وفي الحقيقة أن هذه الهجمات تقوض قدرة قوات الأمن الأفغانية وتثير الشكوك حول جاهزية سلطات أفغانستان والقوات الأمنية لديها في التصدي للتحديات الأمنية المقبلة. ونؤيد النهوض على جناح السرعة بتنفيذ مرحلة عملية الانتقال الأمني من خلال تعزيز التدريب وبناء القدرات وزيادة التعاون بين الأمم المتحدة وقوة المساعدة الأمنية الدولية.

إن مشاركة الحكومة الأفغانية في عملية إدراج الأسماء وحذفها من القوائم سوف توفر برنامجاً أكثر أمناً لمكافحة الإرهاب، ولا سيما في ظل بيان كابل. ومن هنا أيدت نيجيريا القرار المتعلق بتقسيم نظامي الجزاءات المفروضة على القاعدة وحركة طالبان. وفي هذا الصدد، نود أن نكرر أن الطلبات الواردة بشأن حذف الأسماء من القوائم مسألة ينبغي أن تنظر فيها اللجنة على أساس كل حالة على حدة، وحسب ظروف كل حالة بشكل خاص.

أما في المجال الاقتصادي، فتشيد نيجيريا باستمرار التزام الحكومة بتنفيذ برنامج الأولوية الوطنية وفقاً لعملية كابل. فتنفيذ البرنامج والوفاء بالمعايير التي وضعتها الحكومة يتطلبان المزيد من التنسيق وتقديم مجتمع المانحين للمساعدة الدولية الحسنة التوقيت. ونؤيد توجيه الأموال الواردة من المانحين وغيرها من ضروب المساعدة إلى البلد من خلال نظام الميزانية الأفغانية لكفالة درجة أكبر من التماسك والكفاءة.

إن النمو الاقتصادي والاجتماعي الحالي وبرنامج الأولويات الذي وضعته الحكومة، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، كلها ستعاني من نكسات إذا لم يتم بسرعة إيجاد حل مجد للمأزق المستمر المتعلق ببرنامج صندوق النقد الدولي. لذلك نؤيد إنشاء آلية مناسبة يمكن للحكومة والمانحين على السواء استخدامها في الدفع قدماً ببرنامج صندوق النقد الدولي وتنفيذه.

أما بشأن التعاون الإقليمي، فنرحب بزيادة التعاون بين أفغانستان وجيرانها، لا سيما في التغلب على تحديات مكافحة الإرهاب ومكافحة الاتجار بالمخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة. ونرحب باستئناف الاجتماع الثلاثي بين أفغانستان وباكستان والولايات المتحدة. فالتطوران يؤكدان التزام الأطراف الإقليمية باستقرار أفغانستان وتنميتها الاقتصادية، وسلامتها الإقليمية وسيادتها. ونأمل أن تكتب للمبادرة الثلاثية الاستدامة، إذ أننا جميعا نتوق إلى مؤتمر اسطنبول المقرر عقده في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر والمؤتمر الدولي لوزراء الخارجية المقرر عقده في بون في نهاية هذا العام. وبوسع المجتمع الدولي من خلال هذين المؤتمرين أن يجدد التزامه بالعملية السلمية التي تقودها أفغانستان ودعمه لها.

إن مستقبل ومصير أفغانستان قد يفوقان التصور، بيد أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتوخى الحذر إلى الأبد للتأكد من أنه مستقبل يسوده السلم والأمن، بل المصالحة الحقيقية والتنمية. وفي هذا المسعى القوي، نشيد بالممثل الخاص ستفان دي ميستورا على قيادته الملهمة والرائعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. إن الإنجازات المتميزة التي حققها موظفو البعثة ومساهماتهم القيمة في الجهود العالمية المتضافرة من أجل عودة الديمقراطية والسلم والأمن إلى أفغانستان ستظل إلى الأبد.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. أتمنى لكم كل النجاح. وأود أيضاً أن أشكر وفد غابون على رئاسته وعمله في شهر حزيران/يونيه.

إننا ممتنون للسيد ستافان دي ميستورا على تحليله الموضوعي والصريح للحالة في أفغانستان وعلى عرضه لتقرير الأمين العام (S/2011/381). نرحب بالبيان الذي أدلى به السفير تنين، الممثل الدائم لأفغانستان.

نقر بتقييمهما للتدابير التي تتخذها حالياً بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، وفقاً لولايتها. ونتشاطر معهما تقييمهما للحالة الأمنية العسيرة القائمة حالياً في أفغانستان، كما يتجسد في عدد من الأحداث الخطيرة التي وقعت خلال الشهور الأخيرة. وأشير أولاً وأخيراً إلى الهجوم المأساوي الذي وقع في نيسان/أبريل على مكتب الأمم المتحدة في مزار الشريف وما نجم عنه من وفيات في صفوف موظفي الأمم المتحدة.

كما أننا نشعر بالصدمة إزاء مقتل نائب وزير الداخلية السابق داوود في مقاطعة تخار في أيار/مايو، وإزاء الهجومين اللذين وقعا في حزيران/يونيه على المستشفى في إقليم لوغار وعلى سيارة حاكمي مقاطعتي بدخشان وباروان، وكذلك الهجوم الذي شنته حركة الطالبان مؤخرا على فندق إنتركونتيننتال والذي أدى إلى وفاة مدنيين أبرياء. وندين بشدة جميع هذه الأعمال الإرهابية.

وتظهر هذه الهجمات من قبل المتمردين أن حركة الطالبان تواصل محاولاتها لزعزعة استقرار الحالة في أفغانستان وتقويض جهود المجتمع الدولي من أجل تعمير البلد بعد انتهاء الصراع. وقيادة الطالبان لا تعمل بالنيابة عن الشعب الأفغاني ولا تعمل من أجل إحلال السلام الدائم وقيام دولة مزدهرة ومستقلة في أفغانستان.

والاتحاد الروسي يشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الحالة في شمال أفغانستان، حيث وقع عدد من الأعمال الإرهابية التي حظيت بتغطية إعلامية كبيرة. وقد كان لتلك الأعمال تداعيات في دول آسيا الوسطى، بما في ذلك على شركائنا في رابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون. وفي ضوء استمرار جهود إرهابيي الطالبان وتنظيم القاعدة، من الضروري إتباع نهج مدروس ومحدد الأهداف لتنفيذ خطة المصالحة الوطنية.

ونأمل أن تعزز التغييرات التي أدخلت مؤخرا على نظام الجزاءات عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) جهود الحكومة الأفغانية لتنفيذ استراتيجيتها للمصالحة الوطنية، وأن تعطي زخما إضافيا للتصدي لمشكلة تحقيق التسوية الأفغانية وأن تعزز الأمن الإقليمي، وهي جميعا شروط اتفق عليها المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق، نلاحظ إعادة التأكيد في القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) على المبادئ الهامة للمصالحة الوطنية في أفغانستان، بما فيها نبذ العنف واحترام الدستور الأفغاني وقطع الصلات مع القاعدة وغيرها من المنظمات الإرهابية. وبموجب هذه المعايير، من غير المقبول رفع أسماء زعماء الطالبان من قائمة نظام الجزاءات التابع للأمم المتحدة. ولا يمكن إجراء حوار مع زعماء الطالبان إلا تحت القيادة الأفغانية. وأي اتصال معهم، ولا سيما خارج القنوات الرسمية، يمكن أن يبعث بالرسالة الخاطئة من المجتمع الدولي في سياق إيجاد تسوية أفغانية.

كما أننا نشعر بقلق خاص حيال آثار تنفيذ خطة لتعزيز الوجود العسكري في أفغانستان في الأمد الطويل بعد عام ٢٠١٤. ونعتقد أن إرساء وضع محايد لأفغانستان أمر ضروري. وقد عبر رئيسا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة عن تأييدهما لهذه الفكرة في بيانهما المشترك المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، كما أيدها أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون في إعلان أستانا المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه. وبالقطع، فإن المبادرة بشأن هذه المسألة هي بيد الشعب الأفغاني نفسه – ليس في المستقبل القريب ولكن عندما يكتمل تحقيق الاستقرار في أفغانستان. ونعتقد أن إرساء وضع محايد لأفغانستان، في حالة الموافقة عليه، يمكن أن ييسر الحوار بشأن المصالحة.

ويساورنا القلق إزاء حالة الاتجار بالمخدرات في أفغانستان. ولا يوجد أدنى شك في أن الاتجار بالمخدرات في أفغانستان يمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، على النحو المعبر عنه في القرارين ١٩٤٣ (٢٠١٠) و ١٩٧٤ (٢٠١١). وتحييد هذا الخطر يتطلب بذل جهود مشتركة وحشد جميع القدرات الممكنة. وللأسف، فإن قوات التحالف لم تركز اهتمامها بالقدر الكافي على هذه المسألة. ويعتقد بلدي أن الوجود العسكري الأجنبي في أفغانستان يمكن وينبغي له القيام بدور استباقي بقدر أكبر في التصدي لتصنيع المخدرات والاتجار بها، ولا سيما أنه تولى المسؤولية

عن الأمن في أفغانستان. وتوصياتنا لا تزال قائمة بخصوص إجراء تفاعلات آنية على ذلك المسار بين شركائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وينتابنا قلق عميق إزاء وفاة مدنيين نتيجة الاستخدام العشوائي وغير المتناسب للقوة من قبل القوات العسكرية. فبموجب قواعد القانون الإنساني الدولي، تقع المسؤولية عن كفالة أمن السكان المدنيين على عاتق جميع الأطراف، بما في ذلك القوات الدولية. وسيواصل الاتحاد الروسي تأييد الدور المركزي للأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية لضمان إيجاد حل للحالة في أفغانستان. والدعم الفعال وغير المنحاز من قبل الأمم المتحدة لتنفيذ بنود الوثيقة الختامية لمؤتمر كابل بشأن الملكية الأفغانية لإدارة البلد سيكفل الاستقرار في الأجل الطويل في أفغانستان.

ويتمثل جانب هام آخر لتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل في رقابة الأمم المتحدة على طريقة تنفيذ القوات الدولية للولايات الصادرة عن مجلس الأمن. فتلك القوات موجودة على الأرض الأفغانية برعاية مجلس الأمن ولا يمكنها الانسحاب إلا بموجب قرار لمجلس الأمن بعد إنجازها الولايات المنوطة بها. وليس من حقها مغادرة أفغانستان دون أداء مهامها في مكافحة الإرهاب أو إنشاء جيش وشرطة أفغانيين يتمتعان بالفعالية.

ويعتقد بلدي أن السحب التدريجي لقوات الولايات المتحدة الذي أعلنه رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما ستعوضه الزيادة في قدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية التي ينبغي أن تكون مستعدة لحفظ الأمن والتصدي بفعالية للتطرف والاتجار بالمخدرات.

السيدة زيادة (لبنان): أود بداية أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية والممثل الدائم لأفغانستان على بيانه. كما أثمن الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، رئيسا وأفرادا، في ظروف أمنية صعبة.

هانحن اليوم، وبعد مرور حوالي عشر سنوات على بدء الأعمال العسكرية الدولية في أفغانستان، نشهد بداية مرحلة نقل المسؤوليات الأمنية إلى السلطات الأفغانية، إلا أن الوضع الأمني لا يزال مقلقا للغاية والعمليات العنيفة ضد القوات الدولية والقوات الأفغانية والشعب الأفغاني مستمرة وبوتيرة متصاعدة، مما يستدعي استكمال تعزيز قدرات القوات الأفغانية خلال المرحلة الانتقالية تمهيدا لتسلمها زمام القيادة. ومن منطلق حرصنا على حماية المدنيين وممتلكاتهم، نجدد مناشدة جميع الأطراف الالتزام الكامل بالقانون الإنساني الدولي وبذل أقصى الجهود لتحييد الأبرياء عن العنف.

وفي إطار المساعي الهادفة إلى التوصل لحل سياسي للأزمة، نشيد بالإجراءات المتخذة لتحقيق المصالحة والاندماج، لا سيما الدور المحوري الذي يقوم به المجلس الأعلى للسلام، ويجدر التنويه بالدعم الذي عبر عنه مجلس الأمن لعملية المصالحة، من خلال اتخاذ القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) بالإجماع والذي قضى بفصل نظام الجزاءات على الطالبان عن نظام الجزاءات على القاعدة، تشجيعا منه لكل من ينبذ العنف ويفك ارتباطه بالتنظيمات الإرهابية ويؤكد احترامه للدستور، على الانخراط في العملية السلمية.

وفي مسألة لا تقل أهمية عن الوضع الأمني، نطالب بالمضي قدما في تحسين وضع حقوق الإنسان في أفغانستان، لا سيما مواصلة الجهود لتنفيذ القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، وفي جميع المقاطعات. فحمايتها من الظلم والإكراه والتمييز وإشراكها في الحياة العامة هو من المطالب

التي تنادي بها المنظمة باستمرار. بالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى إيلاء الاهتمام الواجب للمزاعم الواردة في تقرير الأمين العام (S/2011/381) حول سوء معاملة المحتجزين وعدم تأمين حقوق الدفاع لهم والاحتجازات التعسفية دون تهم أو محاكمات. فهذه الشوائب تعوق سيادة القانون وبناء المؤسسات وفقا لمعايير الحكم الصالح.

بموازاة ذلك، نؤكد على أهمية استمرار تطبيق التزامات عملية كابل وخاصة في مجال الإنماء الاجتماعي والاقتصادي وإصلاح الإدارة العامة وتعزيز الشفافية والمحاسبة. ونعرب عن تأييدنا لما جاء في تقرير الأمين العام حول ضرورة التوصل إلى وضع برنامج قطري لصندوق النقد الدولي، حيث أن غيابه يؤثر سلبا على المشاريع والبرامج والتقديمات.

من ناحية أخرى، لا بد من مواكبة الجهود في الداخل بمزيد من الحوار والتعاون على الصعيد الإقليمي، لأن الدول المجاورة لأفغانستان باستطاعتها، لا بل من مصلحتها، تعزيز الروابط الاقتصادية معها والمساهمة في تحصين الوضع الأمني فيها من خلال ضبط الحدود ومكافحة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وفي الختام، نعرب مجددا عن تقديرنا لجهود المجتمع الدولي بشكل عام ولجهود الأمم المتحدة بمختلف هيئاتها بشكل خاص، فهي تعمل بشجاعة وعزم في ظروف بالغة الصعوبة من أجل بناء مقومات الدولة الأفغانية القادرة على حماية شعبها ومؤسساتها وعلى إعادة الحياة والازدهار للرجال والنساء والأطفال الأفغان.

السيد فيناي كومار (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أشيد بالممثل الدائم لغابون وفريقه على إدارة أعمال المجلس في حزيران/يونيه. وأود أيضا أن أشكركم، سيدي، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن أفغانستان. وأشكر السفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان على بيانه. ونحن ممتنون لتقرير الأمين العام الأخير (S/2011/381)، ونقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص ستيفان دي ميستورا.

إن أفغانستان تقف في بداية مرحلة تنفيذ الانتقال حيث ستبدأ قواتها الأمنية الاضطلاع بمسؤولياتها في سبع مناطق رئيسية، بما فيها كابل. وهذه مرحلة حرجة بالنسبة لكل من أفغانستان والمجتمع الدولي. ويساورنا بالغ القلق من أن التحديات التي تواجه أفغانستان، لا سيما على الجبهة الأمنية، لا تبدو أنها تتراجع. بل على العكس، لا تزال البيئة الأمنية العامة في تدهور مستمر. ويلاحظ تقرير الأمين العام لأنه كانت هناك زيادة في الحوادث الأمنية بنسبة ٥١ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٠، وتتسم بزيادة كبيرة في الهجمات الانتحارية والاختطاف والاغتيالات. والهجمات الإرهابية على مجمع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في مزار الشريف والمباني الحكومية في قندهار والهجمات الانتحارية المنسقة على فندق الانتركونتيننتال الآمن جدا في كابل وعلى مستشفى في لوغار تؤكد حدوث تغيير في التكتيكات حيث تختار طالبان والجماعات المعارضة الأخرى الأهداف المدنية السهلة.

وكما أشرنا في بياننا بشأن هذا الموضوع في ١٧ آذار/مارس (انظر PV.6497)، تشير هذه الهجمات إلى تمازج خطير من الإيديولوجيات والمطامح والتدريب والعمليات بين الشبكات الإرهابية في المنطقة، حيث يمثل الإرهاب الانتحاري تقنيتها الرئيسية ولا تقتصر أهدافها على أفغانستان. والمجتمع الدولي، وهو في عجلة للانسحاب من دور قتالي في أفغانستان، سيتجاهل هذا الأمر وأخطاره. ولذا يصبح من الضروري أن يرتبط الانتقال بالحقائق على الأرض وليس بجدول زمني صارم.

إن استقرار أفغانستان والتنمية الاقتصادية فيها يعتمدان إلى حد كبير على جيرانها وعلى المنطقة ككل. وتوثيق التكامل الاقتصادي مع الهند وبلدان المنطقة الأخرى هو العامل الرئيسي في تحقيق الازدهار لأفغانستان في المستقبل. فالمنطقة الممتدة من سلسلة جبال كوش في جنوب أفغانستان وصولا إلى دلتا نهر الغانج تشكل جزءا من حوض جغرافي واقتصادي واحد، تمثل فيه سهول الهند التي مركز الثقل الاقتصادي. وهو إلى حد بعيد أكبر سوق إقليمية لأفغانستان – ومصدر محتمل للاستثمار والمهارات والتدريب والتكنولوجيا والخبرات، ونموذج للديمقراطية وبناء المؤسسات الوطنية في سياق مريح ثقافيا.

وتملك أفغانستان إمكانات هائلة بوصفها جسرا بريا يربط وسط وغرب وجنوب آسيا وآخذ في الظهور كمركز للتجارة والنقل والطاقة. ومن شأن التطورات الأخيرة في مجال التعاون الإقليمي، بما في ذلك التوقيع على الاتفاق بشأن مشروع خط أنابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، أن تتيح قوة دفع إضافية للتعاون الإقليمي. ومن شأن الترابط الاقتصادي المتزايد أن يحفز السلام والازدهار في ربوع المنطقة ككل وفي أفغانستان بصفة خاصة. وقد أخذت أفغانستان، بوصفها عضوا في رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي منذ عام ٢٠٠٥، تشارك بنشاط متزايد في الرابطة. وستواصل الهند، باعتبارها جارة لها، بذل جهودها تحقيقا للمزيد من اندماج أفغانستان في الإطار الإقليمي.

وفي الختام، نثني على العمل الجيد الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة ونرى أنه يتحتم على المجتمع الدولي في هذه المرحلة الحرجة أن يواصل دعمه بثبات لحكومة أفغانستان كإحدى أولوياته.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بالطبع، يا سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أشكر ممثل غابون على إدارته القديرة لأعمال المجلس خلال شهر حزيران/يونيه. وأود أيضا أن أشكر السيد دي ميستورا على العرض الذي قدمه بشأن الحالة في أفغانستان، وأن أعلن تأييدي للبيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر السفير تانين على بيانه.

وأود أن أبدأ بالإشادة بجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في أفغانستان. وقد أعلن مجلس الأمن رده في أعقاب الاعتداء الذي وقع في ١ نيسان/أبريل على مقر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان بمزار الشريف، وهو الهجوم الذي زاده إثارة للاشمئزاز أن الرجال والنساء الذين قتلوا هناك كانوا يعملون من أجل تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية في أفغانستان.

ولا ينبغي أن يجعلنا هذا الهجوم نحيد عن هدفنا الرئيسي، وهو مساعدة الحكومة الأفغانية على المضي قدما على الطريق نحو السيادة الكاملة. وفي هذا الصدد، لقد بدأت عملية الانتقال. وستؤدي هذه المرحلة الجديدة من التزامنا، اعتبارا من هذا العام، إلى النقل التدريجي والمنظم للمسؤوليات الأمنية إلى السلطات الأفغانية. وستظل فرنسا على التزامها، جنبا إلى جنب مع حلفائها، بالوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني لضمان الانتهاء من عملية الانتقال، كما هو مقرر، في نهاية عام ٢٠١٤، سواء في منطقة انتشارنا أو فيما يتعلق بتدريب قوات الأمن الأفغانية. فالتزامنا في أفغانستان طويل المدى، وسيتم تعديله بحيث يأخذ في الاعتبار السياق الجديد للعملية الانتقالية. وستجري إعادة الانتشار المقررة للقوات الفرنسية في تعاون وثيق مع حلفائنا ومع السلطات الأفغانية. ومع ذلك، علينا أن نتوخى

الحذر لضمان أن تؤدي عملية الانتقال أيضا إلى تحمل الحكومة الأفغانية المسؤولية عن كل من الإدارة والتنمية.

وما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به، والوقت أساسي في ذلك. ويجب علينا أن نضمن مشاركة أكبر من الشعب الأفغاني في تخطيط مشاريع التنمية وتنفيذها. ويجب على الحكومة الأفغانية من جانبها أن تشن حملة أكثر حزما لمكافحة الفساد والمحسوبية، كما يتضح من حالة بنك كابل.

وقد لوحظ أيضا بعض التقدم في مجال أداء الموازنة العامة عن طريق تحقيق اللامركزية في النفقات العامة ومواصلة تعزيز القدرات في مجال تخطيط المشاريع التنموية وتنفيذها في المقاطعات والمناطق.

وإذا انتقلنا إلى مسألة الأمن، لقد استأنفنا الأخذ بزمام المبادرة العسكرية، وبالتالي جعلنا من الممكن لحكومة أفغانستان أن تستعيد موطئ قدم لها في عدة مناطق. وجيش البلاد وقوات الشرطة فيها يزيدان قوة بما نقدمه من الدعم – ماليا وفي مجال التدريب، الأمر الذي يمكن الحلفاء من التفكير في السحب التدريجي لبعض القوات المقاتلة في أفغانستان.

وقد بدأت جهودنا العسكرية والتدريبية تؤتي ثمارها، ولو أن تكلفة ذلك قتال شاق للغاية. وسوف تكون المكاسب العسكرية قصيرة الأمد ما لم تتم في سياق يعزز مشروعية السلطات الأفغانية ويجعل من الممكن تصور حل سياسي للصراع. ومن دواعي الأسف أن عدم اليقين الذي أوجدته المحاكم والذي يؤثر على السلطات التشريعية يلحق الضرر بحسن أداء المؤسسات الديمقراطية، ويصرفها عن الشواغل الحقيقية للناخبين الأفغان. وندعو جميع المؤسسات الأفغانية إلى العمل في إطار اختصاصات كل منها، على النحو المبين في الدستور وعلى أساس مبدأ الفصل بين السلطات. ويجب على الممثل الخاص للأمين العام أن يواصل مراقبة الحالة وإصلاح النظام الانتخابي، الذي تحتاج إليه البلاد.

غير أننا لاحظنا أيضا التقدم المحرز على طريق تحقيق المصالحة بين الأطراف الأفغانية. ونحن مستمرون في دعم جهود الرئيس كرزاي والمجلس الأعلى للسلام من أجل وضع عملية للسلام تشارك فيها جميع شرائح المجتمع الأفغاني. ويجب أن تدعم هذه العملية الجهود الإقليمية التي تأخذ بعين الاعتبار المصالح الأمنية لجيران أفغانستان، مع احترام سيادتها. ويمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دورا مفيدا في هذا الصدد.

وبالفصل بين نظام الجزاءات المفروضة من الأمم المتحدة على تنظيم القاعدة وحركة طالبان، اتخذ مجلس الأمن قرارا هاما للغاية نرجو أن يحفز الشعب الأفغاني على نبذ الإرهاب الدولي، وإجراء حوار مباشر والتطلع معا إلى المستقبل.

وتود فرنسا في الختام أن تؤكد مجددا دعمها الكامل للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام ستافان دي ميستورا. وقد جدد مجلس الأمن، من خلال قراره ١٩٧٤ (٢٠١١)، ولاية بعثة الأمم المتحدة، وأكد أن الأولويات التي حددها قبل نحو عامين هي الصحيحة. وطلب المجلس أيضا أن يتم إجراء استعراض شاملة لأنشطة البعثة والأمم المتحدة في أفغانستان بحلول نهاية عام ٢٠١١. وسيمثل هذا فرصة للتأمل في تطور التزام الأمم المتحدة في هذا البلد. ويجب أن يتم الاستعراض في إطار من الشفافية الكاملة، والعمل مع السلطات الأفغانية. وتشكل تلك العملية ومؤتمر بون الثاني وتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ كلها فرصا متاحة لتأكيد التزامنا من جديد تجاه الهدف المشترك المتمثل في وجود أفغانستان ديمقراطية ومستقلة ومزدهرة تدير ظهرها نهائيا للعنف وعدم الاستقرار.

الـرئيس (تكلـم بالإنكليزيـة): سـأدلي الآن ببيـان بـصفتي ممثلا لألمانيا.

اسمحـوا لي أن أشـارك الآخـرين في الترحيـب الحـار بالممثـل الخـاص وشـكره علـى إحاطتـه الإعلاميـة اليـوم. كما نشكر بالمثل السفير تانين على بيانه.

وتعرب حكومتي عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به في وقت لاحق ممثل الاتحاد الأوروبي.

وسوف أتطرق إلى ثلاث قضايا اليوم.

أولا، فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية، ترحب ألمانيا بتقدم سير عملية الانتقال الأمنية، وفقا للتحسن الذي يطرأ على نوعية قوات الأمن الأفغانية وحجمها. ويرحب وفد بلادي خاصة ببدء مرحلة انتقال لمسؤولية الأمن في الشريحة الأولى المؤلفة من سبع مقاطعات وبلديات إلى قوات الأمن الأفغانية هذا الشهر.

ومـن المهـم أن نؤكـد أن الفتـرة الانتقاليـة، وفقـا للاتفاق بين حلف الناتو والحكومة الأفغانية، ستظل تدريجية ومشروطة. ويبين عدد الحوادث الأمنية في الأشهر الأخيرة بوضوح حجم التحديات التي لا تزال تنتظرنا. غير أننا نعتقد أن الاستراتيجية الموضوعة وضرورة التقيد بالمواعيد المتفق عليهما بين أفغانستان والمجتمع الدولي سيظلان يخدماننا بشكل جيد، ونحن عازمون على مواصلة المسيرة إلى غايتها.

وتعرب ألمانيا عن إدانتها لأعمال العنف الجارية، وتدين بأشد العبارات خاصة أحدث اعتداء على مستشفى في لوغار. ونلاحظ بقلق بالغ استمرار الزيادة في أعداد الضحايا المدنيين، التي تسبب المتمردون حتى الآن في نسبة ٩٠ في المائة منها. ونثني على رد الفعل المهني من قبل قوات الأمن الأفغانية خلال الهجوم البشع الذي وقع في الأسبوع الماضي على فندق إنتركونتيننتال في كابل.

وهنا، في المجلس، أود أن أشدد بصورة خاصة على أمن الأمم المتحدة. إن ألمانيا، شأنها شأن جميع البلدان الموجودة هنا اليوم، تقدر تقديرا بالغا عمل الممثل الخاص للأمين العام والزملاء الآخرين في بعثة يوناما في ظل ظروف حافلة بأشد التحديات. ولكن مثلما نتوقع من بعثة يوناما أن تواصل عملها الذي لا غنى عنه، فإننا نتحمل مسؤولية مشتركة عن فعل كل ما في وسعنا لحماية موظفي الأمم المتحدة وعملياتها. ولقد كانت مزار الشريف تجربة أخرى كانت بمثابة صدمة لمجتمع الأمم المتحدة، ونحن نتقدم بتعازينا لجميع أسر الضحايا. وتدعو ألمانيا الجميع، بما في ذلك الحكومة الأفغانية، إلى بذل أقصى الجهود لحماية عمليات الدعم الدولي في أفغانستان.

ثانيا، فيما يتصل بعملية كابل، سيؤدي جدول الأعمال الانتقالي الموصوف في العملية إلى تغيير، بمرور الزمن، في طبيعة الدعم الدولي. إلا أن المجتمع الدولي يعتقد بقوة بأن موارد الأمم المتحدة وخبراتها يجب أن تسخر للحفاظ على التقدم المحرز ولإقامة شراكة مستدامة مع دولة متمتعة بمقومات البقاء استنادا إلى التملك الأفغاني والمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والى مؤسسات حكومية وغير حكومية موثوق بها ومبنية على أساس دستوري متين.

وأحد العوامل التي تحدد شكل نجاح عملية كابل يكمن في حل أزمة مصرف كابل. فلا بديل عن مؤسسات مالية يمكن الاعتماد عليها. وتتفق ألمانيا مع ما جاء في التقرير من أن انعدام برنامج لصندوق النقد الدولي لأفغانستان يعرض لخطر شديد عملية كابل والقدرة على توجيه الدعم الإنمائي بصورة متزايدة من خلال ميزانية الحكومة.

ثالثا، اسمحوا لي أن أتطرق باختصار إلى الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بأفغانستان، المقرر عقده في بون في كانون الأول/ديسمبر، الذي تطرق إليه بعض المتكلمين، والذي تتطلع ألمانيا إلى استضافته بناء على طلب الحكومة الأفغانية. المؤتمر، بصورة عامة، مكرس لتحويل مزيد من الاهتمام إلى العناصر الطويلة الأمد والعناصر السياسية ضمن استراتيجيتنا الأفغانية المشتركة. وبناء على ما قرره الرئيس كرزاي، تتمثل الأهداف الرئيسية الثلاثة للمؤتمر، الذي سترأسه أفغانستان، في المضي قدما في تحديد الجوانب المدنية لعملية الانتقال حتى عام ٢٠١٤، وفي التأكيد القوي على الدعم الدولي الطويل الأمد لأفغانستان وتحديد ذلك الدعم فيما بعد ٢٠١٤، وفي المساهمة في عملية المصالحة السياسية، بما في ذلك بعدها الإقليمي. ونتوقع أن يصبح مؤتمر بون معْلما هاما على الطريق نحو أفغانستان المستقرة التي تنعم بالسلام وتعيش في سلام مع جيرانها.

وفي ذلك السياق تعتبر ألمانيا التقسيم الأخير لنظام الجزاءات المفروضة بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) إلى نظامين منفصلين أحدهما ضد القاعدة والثاني ضد الطالبان إجراء مرحليا هاما.

اسمحوا لي بأن أنهي بياني بتكرار الدعم الألماني المتواصل والطويل الأمد لأصدقائنا الأفغان وبتوكيد تقديرنا للدور الذي تؤديه بعثة يوناما وللدعم الواسع الذي تقدمه الأمم المتحدة. إن ألمانيا تعتبر بعثة يوناما ومنظومة الأمم المتحدة بمثابة شريكين في عملية انتقال ناجحة لمصلحة الأفغان كافة.

استأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

والآن أعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص دي ميستورا على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا والحافلة بالمعلومات. وأود كذلك أن أعرب عن امتناني لجميع الرجال والنساء في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (بعثة يوناما)، الذين برهنوا على

التزام راسخ بالوفاء بهذه المهمة الصعبة جدا. وأشكر أيضا السفير تانين على بيانه.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن أسفي الشديد لهجمة ١ نيسان/أابريل على بعثة يوناما في مزار الشريف. وأتقدم بتعازي العميقة لأسر موظفي الأمم المتحدة الذين لاقوا حتفهم في الهجوم.

مثلما ذكر الممثل الخاص دي ميستورا في آخر مناقشة عقدها المجلس بشأن الموضوع في آذار/مارس (انظر S/PV.6497) يشكل عام ٢٠١١ عاما حاسما. إنه عام عملية انتقالية تمهد لعام ٢٠١٤. وقد عقدت اليابان عزمها على مواصلة التعاون مع بعثة يوناما أثناء هذا العام المهم جدا وفيما بعده.

مثلما جاء في التقرير الأخير للأمين العام (S/2011/381)، تظل الحالة الأمنية في أفغانستان حافلة بالتحديات. وإننا نشعر بالقلق من المخاطر الأمنية التي سلط الضوء عليها الهجوم الأخير على فندق كونتننتال في كابل. وأعرب عن عميق تعازي بالخسائر بالأرواح. إن الأمن يظل أولوية يجب علينا التصدي لها.

وتؤيد اليابان إعلان الرئيس أوباما فيما يتصل بسياسة الولايات المتحدة حول أفغانستان. ومن المقرر أن يبدأ الانتقال في سبعة مجالات هذا الشهر. ومما لا غنى عنه للسلام والأمن في أفغانستان أن يتم الانتقال بسلاسة أثناء التخفيض التدريجي لقوات الولايات المتحدة والقوات الدولية الأخرى.

إن الانتقال والأمن المستدام مرتبطان ارتباطا وثيقا بالعملية السياسية والتنمية في البلد. وفي هذا السياق تواصل اليابان الاضطلاع بدورها في تعزيز القوات الأمنية الوطنية الأفغانية عن طريق تقديم المساعدة للشرطة الأفغانية بطرق مختلفة منها مثلا مواصلة تمويل رواتب الشرطة والجهود المضطلع بها لتحسين القدرة الإدارية لدى الحكومة المركزية وحكومات المحافظات على السواء. وقد قررت اليابان مؤخرا دعم برنامج لتثقيف وتمكين الشرطة الأفغان، وستبدأ بتدريب الشرطة الوطنية الأفغانية بالتعاون مع تركيا في هذا الشهر.

ثمة مجالات أخرى تبعث على الانشغال. فالحالة فيما يتصل بمصرف كابل مسألة خطيرة تؤثر على المانحين الدوليين، الذين يقدمون الأموال، مثلما تؤثر على إطار المساعدة الدولية بكامله. وقرار المحكمة الانتخابية الخاصة بإبطال أهلية برلمانيين كانوا قد فازوا في الانتخابات في العام الماضي وكانت مفوضية الانتخابات المستقلة قد صادقت على فوزهم أسفر عن توترات بين البرلمان والمحكمة، مما يمكن أن يؤثر تأثيرا خطيرا على استقرار أفغانستان وتعميرها. وهذا التطور يأتي في وقت حرج للحفاظ على التضامن في البلد. ويحدونا وطيد الأمل أن يتصرف كل من الحكومة الأفغانية والبرلمان والمحاكم ضمن الصلاحيات المخولة له، فيعالج كل منها هذه المسائل بصورة ملائمة وبالسرعة اللازمة.

ونرحب بنجاح المؤتمر الاستعراضي لبرنامج السلام والاندماج في أفغانستان، الذي عقد في كابل يومي ١٠ و ١١ أيار/ مايو. وإن تحقيق مزيد من التقدم في عملية الاندماج سيكون ركيزة هامة للعملية السياسية. وإننا نقدر تقديرا بالغا الدور الكبير الذي أدته في هذه العملية بعثة يوناما والبلدان المعنية. وإن اليابان عازمة على مواصلة مساهمتها، التي تجلت بتقديم مبلغ ٥٠ مليون دولار لصندوق الاندماج من أجل تحقيق تقدم لا رجعة فيه في برنامج الاندماج الجاري بقيادة أفغانية.

وفي هذا السياق كان القرار الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخرا بتقسيم قائمة الجزاءات المفروضة على القاعدة والطالبان خطوة إيجابية نحو النهوض بالمصالحة في البلد.

فتحقيق مزيد من التقدم في العملية السياسية يتطلب التملك الأفغاني للعملية مع الدعم المتواصل من المجتمع الدولي.

ولتحقيق الاستقرار الطويل الأمد في أفغانستان، يتعين علينا تسريع التعاون الإقليمي فيما بين جيران البلد. واليابان مستعدة للاضطلاع بدور نشيط في التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية، بما يسمح للبلدان المتاخمة بأن تمهد الطريق إلى تكامل أفغانستان مع الاقتصاد الإقليمي والاقتصاد العالمي.

ورغم النكبة التي حلت باليابان نتيجة زلزال آذار/مارس، فإنها عازمة على مواصلة تقديم مساعدتنا، التي تعهدنا بتقديمها لأفغانستان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، في ضوء الأهمية التي نوليها للبلد. ولئن كان التخفيض التدريجي للوجود العسكري سيبدأ قريبا، فإن الانخراط الطويل الأمد مع أفغانستان يظل مهما جدا.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن التنسيق بين الملكية الأفغانية المسؤولة والدعم من قبل المجتمع الدولي قد أصبح الآن أكثر ضرورة من أي وقت مضى، من أجل تحقيق اقتصاد مستدام. وينبغي أن يستند ذلك إلى منظور يتراوح ما بين الأجل المتوسط والطويل، حتى تتمكن أفغانستان، بعد انتقال المسؤولية كاملة إلى قيادتها بعد عام ٢٠١٤، من الاعتماد على الذات من أجل تحقيق تنميتها الاقتصادية.

وأرى أن هناك التزاما قويا من جانب المجتمع الدولي بإعادة إعمار أفغانستان. ونتوقع مزيدا من التقدم أثناء انعقاد المؤتمر المتعلق بأفغانستان في بون، في شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل. وفي الجانب الأفغاني، فإن الدولة بحاجة إلى تعزيز قدرتها على تحقيق الملكية الحقيقية وكذلك القيادة الأفغانية. وسيكون للاستعراض الشامل لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في أفغانستان، وهو المطلوب في القرار ١٩٧٤ (٢٠١١)، مهمتين بالغتي الأهمية للأمم المتحدة من أجل توجيه المسار المستقبلي لأفغانستان. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة تضطلع بدور هام، بينما تواصل اليابان بذل قصارى جهدها للمساهمة في أنشطة البعثة.

وفي الختام، نود أن نعرب عن خالص تقديرنا لتفاني الممثل الخاص دي ميستورا، ونكرر التأكيد على التزامنا بدعم جهود بعثة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ريفار (كندا) (تكلم بالإنكليزية): تدخل أفغانستان في فترة محورية، ومن المرجح أن يتأثر تحولها على المدى الطويل إلى ديمقراطية مستقرة آمنة كثيرا بالأحداث والقرارات التي اتخذت في المدى القريب.

ولا يزال تحسن الحالة الأمنية يتسم بأهمية بالغة بالنسبة لجهودنا المبذولة في أفغانستان. وفي حين حققت جهود مكافحة التمرد نجاحاً في صد زخم المتمردين في جنوب أفغانستان، فقد تزايد العنف في المناطق التي كانت تعتبر آمنة في السابق. وهناك حاجة إلى تحسن الأمن بشكل كبير من أجل توفير الحيز اللازم لنمو وتطور أفغانستان.

إن وفيات المدنيين الناتجة عن العنف مأساوية، ونحن نتخذ جميع الخطوات الممكنة لتجنب الخسائر في صفوف المدنيين جراء عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وعلى أية حال، فإن الأغلبية الساحقة من هذه الوفيات يتسبب بها التمرد. ولا شك في أن المدنيين غالبا ما يكونون الهدف الرئيسي للمتمردين. وقد تجلى ذلك بصورة مأساوية في الهجوم الذي وقع مؤخراً على فندق انتركونتيننتال في كابول، واستخدام المتمردين مؤخرا لطفلة عمرها ٨ سنوات في هجوم انتحاري. ونحن ندين تكتيكات اليأس هذه، التي تتعارض مع القانون الدولي ونطالب بأن تتوقف.

وقد بدأت حكومة أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في الآونة الأخيرة عملية نقل المسؤولية الأمنية القيادية من المجتمع الدولي إلى السلطات الأفغانية. وتلتزم كندا، عبر بعثة التدريب التابعة للناتو في أفغانستان، بزيادة عدد وتحسين نوعية أفراد قوات الأمن الوطني الأفغاني، التي سيكون لها دور حاسم في صون السلام في البلد. وتحقيقا لهذه الغاية، ستوفر كندا ٩٥٠ جندياً من القوات الكندية و ٤٥ فرداً من أفراد الشرطة المدنية في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، لأجل المساعدة في تدريب قوات الأمن الوطني. وربما نخفض عدد قواتنا المنتشرة في قندهار، لكننا نظل ملتزمين بدعمنا لأفغانستان.

(تكلم بالفرنسية)

ولا يمكن تحقيق الاستقرار والأمن في أفغانستان بالوسائل العسكرية وحدها. فهناك حاجة إلى عملية مصالحة سياسية بين حكومة أفغانستان والتمرد. ولكي تكون المصالحة الدائمة ممكنة، فإن من الضروري أن ينبذ المتمردون العنف، وأن يقطعوا علاقاتهم مع تنظيم القاعدة، فضلاً عن الاعتراف بالدستور الأفغاني. وفي حين أننا متفقون على أن هذا هو الوقت المناسب لإجراء محادثات السلام، فإن هناك من الأفغان من يخشون حقاً من أن تضيع المكاسب التي تحققت على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية في إرساء الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتوفير الخدمات الأساسية. ويتعين على المناقشات الجارية الآن إدراك هذه الشواغل، وأن تضمن أن السلام سيعود بالفائدة على جميع المواطنين الأفغان.

وتتشاطر كندا رأي العديد من الأفغان وأعضاء المجتمع الدولي، القائل بأن السلام الطويل الأجل والاستقرار الدائم في أفغانستان يتطلبان عملية شاملة لتضميد الجراح. ويجب أن تشمل هذه العملية جميع فئات المجتمع الأفغاني، بمن في ذلك النساء الأفغانيات، وذلك ضمن جهود طويلة الأجل، تسعى إلى إعادة بناء العلاقات، وتسوية المظالم التاريخية التي يمكن لها أن تقوض السلام الدائم في أفغانستان، فيما لو تركت دون أن تعالج.

وتعمل كندا على نحو وثيق، جنبا إلى جنب مع شركائنا الدوليين، مع حكومة أفغانستان لضمان تنسيق الجوانب المدنية للانتقال، مثل تعزيز الحوكمة والتنمية، بطريقة تدعم النجاح وتضمن عدم انتكاس عملية الانتقال برمتها. ويعتمد الانتقال الناجح على تضافر الجهود والالتزام السياسي الجاد من جانب القيادة الأفغانية بضمان حوكمة فعالة وشاملة وقابلة للمساءلة.

ويجب أن يتواصل بناء وتطوير قدرة الحكومة الأفغانية على توفير الخدمات وخلق الفرص للأفغان العاديين. وفي ذلك الصدد، تظل عملية كابول التي تقودها الحكومة الأفغانية، والبرامج الوطنية ذات الأولوية، أدوات هامة بالنسبة للحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. وعلينا الآن تسهيل تنفيذ البرامج الوطنية ذات الأولوية، وربطها بالانتقال الأمني، مع ضمان توفيرها للفوائد الملموسة في مجالات مثل حصول الأفغان العاديين على الرعاية الصحية، والتعليم. ومن المهم بالنسبة لهذه البرامج أن تكون مستدامة ماليا وواقعية. وفي ذلك الصدد، فإن المجتمع الدولي بحاجة إلى مساعدة أفغانستان على زيادة قدرتها على تنمية الإيرادات خلال هذه الفترة. وسيكون للقطاع الخاص أيضا دور هام في تنمية البلد.

ومن المهم بالنسبة للأفغان أيضا أن يكونوا قادرين على الثقة بالمسؤولين المنتخبين لتمثيل مصالحهم على صعيد المقاطعات وكذلك على المستويين المحلي والوطني. والفساد يقوض الثقة في المؤسسات الديمقراطية ويهدر الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في البلد. ولذلك فإنه يبقى مسألة خطيرة ومن شأنه أن يشكل عقبة رئيسية أمام انتقال ناجح في السنوات المقبلة. وعليه، فإنه يتعين على الحكومة الأفغانية اتخاذ إجراءات ملموسة وواضحة لمكافحة الفساد ومنعه من عرقلة برامج الانتقال.

(تكلم بالإنكليزية)

ولبلدان المنطقة أيضا دور كبير نجاح أفغانستان أو فشلها، إضافة إلى دورها في الاستقرار العام في جنوب ووسط آسيا. فمن الأهمية بمكان بالنسبة لأفغانستان وجيرانها التغلب على انعدام الثقة ذي الجذور التاريخية العميقة، وتضارب المصالح التي غالباً ما تتعارض مع الاستقرار الإقليمي والمنطق الاقتصادي. وتواصل الخلافات السياسية عرقلة التقدم في ما يمكن أن يكون مبادرات تحقق مكاسب للجميع على الصعيد الاقتصادي، والتي يمكن أن تسهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار الدائم والازدهار في المنطقة.

ونحن نتطلع إلى مؤتمر أفغانستان الذي سيعقد بقيادة أفغانية في بون في شهر كانون الأول/ديسمبر، والذي سوف يركز على المسائل ذات الأهمية بالنسبة لعملية الانتقال. وهناك العديد من هذه المؤتمرات المقرر عقدها بشأن أفغانستان في عام ٢٠١١، وفي حين أن من الأهمية المطلقة بالنسبة لنا أن نواصل الحوار المفتوح و الصريح، فإننا بحاجة إلى حشد إرادة سياسية حقيقية حتى نتمكن من رؤية تقدم ملموس.

وقد أحرز في السنوات الـ ١٠ الماضية تقدم قابل للقياس في أفغانستان في عدة مجالات رئيسية. وتتركز جهودنا جميعا على هدف واحد – نقل المسؤولية عن الأمن والحوكمة والتنمية إلى حكومة أفغانستان. والحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي متحدان في التصميم على تحقيق هذا الهدف، وستواصل كندا أداء دورها النشط في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه، ونشكركم على عقد مناقشة اليوم.

وأود أن أذكر، مع التقدير الخاص، الإحاطة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام ستافان دي ميستورا. وتقدر باكستان دائما عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي يقودها باقتدار الممثل الخاص دي ميستورا، وآمل ألا تصدق الشائعات عن عدم استمراره في منصبه.

وتشكل تقارير الأمين العام الفصلية مقياسا هاماً للتطورات السياسية والأمنية في أفغانستان. وأود أن أشدد على أن هذه التقارير تقدم مؤشرات مفيدة لقياس التقدم المحرز والانتكاسات في جهودنا الجماعية لتحقيق السلام في أفغانستان. وأكرر أنها تساعد على قياس التقدم المحرز والنكسات في جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق السلام في أفغانستان.

أولاً، تمثل الفترة قيد الاستعراض بداية تنفيذ عملية الانتقال نحو قيادة وملكية أكبر في أفغانستان، على النحو المتوخى في عملية كابول. وهذه هي النقطة التي تشدد عليها باكستان في كل جلسة تعقد في مجلس الأمن.

ثانيا، إنها تتزامن مع بدء الاستعراض الشامل لولاية البعثة على النحو المبين في القرار ١٩٧٤ (٢٠١١). ونعتقد بضرورة أن يستمر تحديد أولويات البعثة في هذه الفترة بما يتماشى مع أهداف تيسير المصالحة الوطنية، ودعم الحوكمة، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان، التي ربما تكون الأقل حتى الآن في إظهار اتجاه نحو الصعود في المخطط البياني لها.

فيما يتعلق بالاستعراض الشامل الجاري حالياً لولاية بعثة الأمم المتحدة، الذي سيكتمل في عام ٢٠١١، لا بد لي أن أؤكد على ضرورة كفالة الملكية الأفغانية واحترام سيادة أفغانستان في جميع المجالات. يجب أن تكون زيادة مواءمة عمل البعثة مع أهداف نقل المسؤوليات الأمنية، فضلاً عن التنسيق داخل هيئات الأمم المتحدة، من المكونات الأساسية للولاية الجديدة.

هل تشهد أفغانستان فترة تسخين في وقت نقترب فيه من مواعيد انسحاب افتراضية؟ حسنا، أود أن أشير مجدداً إلى أن تقرير الأمين العام وثّق لزيادة قدرها ٥١ في المائة في الحوادث المتصلة بالأمن في أفغانستان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعرب التقرير، عن وجه حق، عن القلق إزاء الكلفة البشرية للصراع، الذي يتسم بارتفاع مطرد في عدد الضحايا المدنيين ليس فقط بسبب المسلحين بل أيضا بسبب العمليات العسكرية.

يجدر بي الإقرار بأن التحديات الأمنية في أفغانستان قد تعقدت جراء ثلاثة عقود من الحرب، ومحدودية قدرات قوات الأمن الأفغانية، ووجود القوات الأجنبية، واستغلال المجرمين ومهربي المخدرات لتعقيدات الواقع الاجتماعي والسياسي. ولا يمكن تحليل مشكلة الأمن في أفغانستان بالتفسيرات التبسيطية، مثل عزوها إلى أسباب خارجية، أو الانجراف إلى لعبة كيل اللوم ذات النتائج العكسية.

إن العنف وعدم الاستقرار في كلٍ من أفغانستان وباكستان يشكلان تهديدا. لذا نحن نمد يدنا للتعاون لأقصى حد ممكن مع أفغانستان في مجال الأمن والاستخبارات. وتتمثل الآلية الناجعة لهذا التعاون في اللجنة الثلاثية، التي تجتمع بانتظام، وتضم الولايات المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية.

يفوق عدد أفراد قواتنا العسكرية وشبه العسكرية المنتشرة على طول الحدود مع أفغانستان عدد جميع القوات الدولية الموجودة في أنحاء أفغانستان كافة. إن التزام باكستان بالسلام في أفغانستان لا يتزعزع. ولا يمكن خدمة قضية السلام الإقليمي والدولي إذا أصبحت أفغانستان مسرحا لحروب بالوكالة، أو إذا استخدمت أراضيها لأنشطة تخريبية في الخارج.

يكمن الحل الطويل الأمد للتحديات الأمنية في أفغانستان في عمليتي مصالحة وإعادة إدماج قابلتين للتطبيق. عندما تصبح أفغانستان في سلام مع نفسها سوف تصبح أكثر قدرة على كفالة أمنها. لقد أشارت تقارير الأمين العام والإحاطات الإعلامية لممثله الخاص عن وجه حق إلى الوشائج بين المصالحة والأمن.

تؤيد باكستان عملية مصالحة شاملة تقودها أفغانستان، وذلك بهدف جلب جماعات المعارضة إلى التيار السياسي الرئيسي. في اعتقادنا أن مشاركة منظمة المؤتمر الإسلامي وبعثة الأمم المتحدة في عملية المصالحة سوف تكون مفيدة.

ونشدد على ضرورة التأكد من أن لجنة الجزاءات الخاصة بأفغانستان، المنشأة حديثا، ستسهم بشكل فعال في الحد من التمرد وتعزيز المصالحة الوطنية في أفغانستان. يجب الحرص على أن يحدث ذلك. نأمل أن يقطع تعاون بعثة الأمم المتحدة مع لجنة الجزاءات المفروضة على أفغانستان

التابعة لمجلس الأمن شوطا طويلا لإضافة إسهامات مهنية وسياسية فيما يتعلق بالإدراج في القائمة والحذف منها.

ستواصل باكستان تقديم المساعدة لعملية المصالحة التي تقودها أفغانستان، بما في ذلك من خلال اللجنة المشتركة بين أفغانستان وباكستان من أجل المصالحة والسلام في أفغانستان. عُقِد الاجتماع الأول للجنة المشتركة في إسلام أباد الشهر الماضي عشية زيارة الرئيس حامد كرزاي. وأكد بلدانا عزمهما على العمل بشكل وثيق من أجل المصالحة والسلام الدائمين في أفغانستان. وفي إطار متابعة اجتماع إسلام أباد، عقد أول اجتماع على مستوى العمل للجنة المشتركة الأسبوع الماضي في كابول. وقد تقرر تشكيل فرق عمل متخصصة للمضي قدما بطريقة مسؤولة وواثقة الخطى. لا شك في أن هذه العملية نشطة جدا وستحقق نتائج مفيدة.

سيقود سعينا إلى تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان إلى شراكة تعاونية طويلة الأجل. ولن يثنينا عن هذه العملية ما نشرته صحيفة واشنطن بوست اليوم في عناوينها الرئيسية عن مئات المتشددين الذين عبروا الحدود من أفغانستان ليهاجموا قرية حدودية باكستانية، ما أسفر عن وقوع بعض القتلى. نصيحتي لصديقي هي أن عمليات السلام جميعها تصل في العادة إلى نقطة يقوم فيها بهذا النوع من النشاط مقاومون يودون أن يثبتوا أن عملية السلام لا يمكن تحقيقها. نحن لن نستسلم لذلك.

على الرغم من الجهود الحثيثة التي يبذلها هؤلاء المتشددون لعبور الحدود من أجل خلق الفوضى وتعطيل العملية، أود أن أؤكد أننا لن ندع ذلك يحدث. إن إعلان إسلام أباد الذي جرى التوقيع عليه خلال زيارة الرئيس كرزاي إلى باكستان الشهر الماضي يوثِّق لملامح هذه الشراكة في مجالات التجارة والاقتصاد والاتصال والنقل، ويقترح التعاون في مجال البنية الأساسية والطاقة والمعادن، وكذلك في تعزيز التبادلات البرلمانية والتواصل بين الشعبين. ويمكن للمساعدة الدولية في هذه المجالات، لا سيما مشاركة قطاع الشركات، أن تعود بمنافع كبيرة على السلام والرخاء في المنطقة.

لقد لاحظ تقرير الأمين العام أن ما يزيد على ١٩ ألف لاجئ فقط قد عادوا إلى أفغانستان من باكستان في الأشهر الثلاثة الماضية. بالكاد يمكن اعتبار هذا الرقم مشجعا. نحن بحاجة إلى مزيد من الاهتمام بهذه المسألة. لكن بطبيعة الحال، بغض النظر عما يحدث، نحن نستضيف أكبر عدد من اللاجئين في العالم.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على دعمنا لأهداف بعثة الأمم المتحدة وجهودها، خصوصا جهود الممثل الخاص الأمين العام، دي ميستورا. نحن واثقون من أن الشعب الأفغاني الباسل سوف يتغلب على جميع التحديات الضاغطة وسوف يغتنم الفرص الجديدة من أجل مستقبل أكثر إشراقا وازدهارا. وستظل باكستان شريكه الملتزم والصامد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرو سيرانو.

السيد سيرانو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم شكراً جزيلا، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة لأتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

تؤيد هذا الإعلان البلدان المرشحة، تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها، ألبانيا وصربيا، والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة، النرويج، والعضو أيضاً في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا جمهورية مولدوفا وجورجيا.

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، ستافان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية، والأمينَ العام على

تقريره الشامل (S/2011/381) عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين. كما نتوجه بالشكر إلى السفير تانين على عرضه.

يصادف شهر تموز/يوليه هذا بداية التحول إلى القيادة الأفغانية للأمن. يرحب الاتحاد الأوروبي بالنقل الوشيك للمسؤولية الأمنية من القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى القوات الأفغانية في سبع مناطق في البلد. في ذلك السياق، يشجعنا تقييم الأمين العام الذي مفاده أن أداء هذه القوات قد تحسن نتيجة لجهود التدريب المركزة وبناء القدرات. في الوقت نفسه، يمكننا أن نقرأ أن انعدام الأمن يتفاقم، وفي ذلك إشارة إلى أن التمرد لا يزال مثابراً، مما يزيد من صعوبة عملية الانتقال. ويكشف الإحصاء الذي يشير إلى زيادة قدرها ٥١ في المائة في الحوادث المتصلة بالأمن خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٠ عن مدى هذه الصعوبة. هذا هو السبب في أن من المهم أن نتذكر أن عملية الانتقال لا تعني الانسحاب، بل التحول التدريجي إلى دور داعم حقيقي، وهي عملية لا يحددها جدول زمني، بل تعتمد على الظروف. من خلال إدارة عملية الانتقال بعناية، نحقق ببطء، لكن بثبات، رغبة الشعب الأفغاني في تحمل المسؤولية عن أمنه.

تتطلب تهيئة الظروف لنجاح عملية الانتقال في جميع أنحاء البلد مزيدا من التقدم نحو تحقيق الحكم الرشيد والتنمية، والتقدم على المسار السياسي.

والمخاطر التي تواجه تحسين الحكم مرتفعة، لذلك فإن التدابير من قبيل تحسين الشفافية المتعلقة بالأموال العامة والرقابة عليها ومكافحة الفساد تستحق أولوية عالية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي، من جهة، بالخطوات الإيجابية، مثل انشاء اللجنة المستقلة المشتركة لرصد وتقييم مكافحة الفساد. ومن جهة أخرى، نلاحظ أنه من بين جميع البرامج الوطنية ذات الأولوية لعملية كابل، فإن تلك التي تُعنى بالإدارة العامة والحكم على الصعيد دون الوطني كانت من ضمن الأقل تقدماً. هذا أمر مؤسف بشكل خاص، لأن هذه البرامج هي أيضاً من بين أهم البرامج لأسباب عديدة.

وكما يذكر الأمين العام، ففي أفغانستان ما بعد المرحلة الانتقالية، ومع زيادة عمل الجهات المانحة مع الحكومة المركزية، سوف يقلّ التمويل الإنمائي الذي يذهب مباشرة إلى السلطات المحلية. ومن دون وجود صلة أقوى وأكثر اعتمادية بالمركز، ومن دون وجود حكم أفضل على الصعيد دون الوطني، هناك خطر أن تفتقر هذه المقاطعات والمحافظات إلى الحصول على المساعدات.

والعائق الأكثر إلحاحاً في مجال الحكم لصرف وتوزيع التمويل الإنمائي هو استمرار عدم وجود اتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن العواقب المترتبة على انهيار مصرف كابل. وإذا كان لأفغانستان أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن تنميتها، وإذا أريد تخصيص المزيد من الأموال للتنمية عن طريق المؤسسات الأفغانية – وهو ما دعاه الرئيس كرزاي جزءاً لا يتجزأ من العملية الانتقالية – حينئذٍ يجب تسوية هذه الأزمة المصرفية. وهذه مسألة تثير قلقاً بالغاً للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، التي تنفق مشتركة أكثر من بليون يورو سنوياً في أفغانستان.

وحل أزمة مصرف كابل، وبشكل أعم تنفيذ الحوكمة وغيرها من التزامات عملية كابل، من قبيل تحديث قطاع العدالة، وإصلاح النظام الانتخابي، يتطلب حل الخلاف بين السلطة التنفيذية والبرلمان الأفغاني. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى أن يتم ذلك بطريقة سريعة تتفق مع مبدأ الفصل بين السلطات.

إن اتخاذ المزيد من الخطوات نحو إنشاء المؤسسات الحكومية على نحو أكثر فعالية ومشروعية، ليس حيوياً بالنسبة إلى التعاون من أجل التنمية فحسب، ولكن أيضاً لإحراز التقدم على المسار السياسي. وتحسين إدارة الحكم يساعد في إقناع جميع الأفغان بأن تسوية الخلافات عن طريق القوة ينبغي ألاّ تكون بعد الآن خياراً في المستقبل، وبأن الساحة السياسية ينبغي أن تكون المكان الوحيد للكفاح.

وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار الأخير لمجلس الأمن بالفصل بين نظامي الجزاءات المتعلقة بتنظيم القاعدة وحركة طالبان – وهو القرار المؤكد أنه سيعزز المصالحة وجهود إعادة الإدماج. وهذه الجهود التي تقودها أفغانستان تستفيد على أرض الواقع من دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي تواصل تعزيز تدابير بناء الثقة من خلال الدعوة إلى الحصول على الخدمات الأساسية، وإطلاق سراح المعتقلين، وحماية المدنيين. وما زال المدنيون، كما يؤكد التقرير، يتحملون العبء الأكبر للصراع، مع وجود نسبة ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من الضحايا المدنيين مرتبطة بالعناصر المناهضة للحكومة.

وينبغي ألاّ تكون المصالحة بقيادة أفغانية فحسب، وإنما ينبغي أيضاً ألاّ تحيد عن مبادئها الأساسية: رفض تنظيم القاعدة، ونبذ العنف، واحترام الدستور. وإن كفالة السلام على حساب القانون الدولي وحقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقوق المرأة وحقوق الأقليات الدينية، تؤدي إلى انتصار باهظ الثمن. وهذا لا يرقى إلى شيء من الطموح الطوباوي لجعل أفغانستان مكانا مثالياً؛ وإنما يرقى

ببساطة إلى التمسك بالقيم التي قامت عليها هذه الهيئة العالمية والاتحاد الاوروبي.

وفي مناقشتنا الأخيرة بشأن هذا البند (S/PV.6497)، وعندما كانت ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مدرجة في جدول الأعمال، استفضنا في الكلام عنها. لهذا السبب سأقتصر اليوم، في الختام، لأعرب مرة أخرى عن دعم الاتحاد الأوروبي لدورها الحاسم خلال الفترة الانتقالية، بما في ذلك بصفة الرئيس المشارك للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، وهو هيئة في حاجة إلى مزيد من التعزيز.

ونشيد بستافان دي ميستورا وموظفيه على التزامهم وشجاعتهم، وندين بأشد العبارات الهجمات التي ترتكب ضد بعثة الأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة تقوم بعمل مهم في أفغانستان لصالح جميع الأفغان، ونؤيد بقوة مواصلة انخراطها هناك في المديين القصير والطويل. ونحن نعوّل على بعثة الأمم المتحدة في المرحلة الجديدة المقبلة – مرحلة الفرصة العظيمة والخطر الكبير أيضاً. ومع ذلك، وكما يقولون في أفغانستان – وآمل أن يكون الكلام دقيقاً – هناك طريق إلى قمة حتى أعلى جبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد قورمان (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بالسفير تانين والممثل الخاص للأمين العام دي ميستورا ترحيبا حارا. وأود أن اشكر الأمين العام على تقريره (S/2011/381) وممثله الخاص على إحاطته الإعلامية المستنيرة.

إننا ممتنون للعمل المتفاني والرائع الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تنفيذ ولايتها، تحت القيادة الفعالة للممثل الخاص دي ميستورا، في وجه قمديدات حقيقية وخطيرة، كما تجلى ذلك في آخر هجوم على مجمع بعثة الأمم المتحدة في مزار الشريف في ١ نيسان/أبريل. وندين ونشجب بقوة هذا الهجوم الشنيع، ونقدم مرة أخرى تعازينا لأسر الضحايا الذين فقدوا أرواحهم، وكذلك لموظفي بعثة الأمم المتحدة وكل أعضاء أسرة الأمم المتحدة.

وندين أيضا موجة الهجمات الأخيرة التي شنها المتمردون على الأهداف الأفغانية، التي أفضت إلى زيادة في فقدان أرواح المدنيين الأبرياء. فلا يمكن التسامح مع هذه الهجمات، ولن تثني لأفغان والمجتمع الدولي عن السعي من أجل أفغانستان التي تنعم بالسلام والأمن والديمقراطية.

إن أفغانستان تمر بفترة تاريخية من عملية الانتقال. ويتعين على جيران افغانستان والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة في المنطقة وخارجها أن تحترم سيادة أفغانستان وتواصل تقديم إسهاماقما المتعددة الأبعاد لتعزيز هذه السيادة. ويقع نقل المسؤوليات الأمنية وعملية السلام والتنمية الاقتصادية في صميم الجهود المبذولة لتحقيق الهدف النهائي للملكية الأفغانية التامة.وإذا أخفقت إحدى هذه العمليات، فإن العمل بمجمله سيخفق أيضا.

إن تولي أفغانستان قيادة جميع العمليات ذات الصلة بأفغانستان هو مبدأ رئيسي. والأمن من عوامل التمكين الرئيسية التي من شأنها أن تيسر عملية التنمية والحوكمة وسيادة القانون وبناء القدرة المؤسسية. وفي الأشهر الستة الماضية، بلغت العمليات العسكرية مستويات لم يسبق لها مثيل، ومع ذلك لا يمكن تحقيق السلام الدائم والاستقرار في أفغانستان سوى عن طريق تسوية سياسية. ولذلك، يجب إتاحة الوقت والمجال الضرورين لعملية السلام الأفغانية عندما تلوح فرصة المصالحة الوطنية.

إن احتمالات السلام في أفغانستان أقوى مما كانت عليه في الماضي، واسمحوا لي أن أشدد على أن استمرارية

السلام في أفغانستان تتطلب أن تشمل جميع الشرائح الاجتماعية، لأن تعزيز الوحدة الوطنية أهم أساس يقوم عليه السلام والاستقرار الدائمين. ولئن كان تدريب القوات الأمنية الوطنية الأفغانية أمرا أساسيا لتحقيق العملية الانتقالية بحلول نهاية عام ٢٠١١، فإن بناء القدرة المدنية والاستدامة الاقتصادية يتسمان بأهمية متساوية في ما بعد عام ٢٠١٤. ونحث جميع المانحين على زيادة إسهاماتهم لتنمية القدرة المدنية والاستمرارية الاقتصادية.

إن بناء نظام إقليمي سليم يعتبر ركيزة لا غنى عنها للسلام والسيادة والتنمية والازدهار في أفغانستان. ومن ناحية أخرى، سيشكل السلام والسيادة والازدهار في أفغانستان ركيزة لا غنى عنها للسلام والازدهار في المنطقة المجاورة لها. وفي هذا الصدد، سنستمر في بذل الجهود دعما للبعد الإقليمي الذي نوقش في اجتماع بلدان المنطقة، الذي استضافه معالي السيد أحمد داودأغلو، وزير خارجية تركيا، في اسطنبول في ١٠ أيار/مايو، والذي أشار إليه تقرير الأمين العام.

لقد تم الشروع في التحضيرات لمؤتمر اسطنبول بشأن أفغانستان، المزمع عقده في اسطنبول في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وكان الاجتماعان اللذان عقدهما الفريق العامل المعني بالتعاون الإقليمي التابع لمجموعة الاتصال الدولية، على التوالي في اسطنبول وكابول في الفترة من ٣ إلى ٢٦ حزيران/يونيه تحت الرئاسة المشتركة لتركيا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، مفيدين في التماس الدعم الواسع في المنطقة وخارجها لمؤتمر اسطنبول القادم.

لقد ظهرت بالفعل مجموعة من السمات المشتركة. وكان إعلان كابول بشأن علاقات حسن الجوار لعام ٢٠٠٢ (S/2002/1416) وثيقة رائدة. وذهب بيان اسطنبول بشأن الصداقة والتعاون في ”قلب آسيا“ (S/2010/70، المرفق) إلى أبعد من اعلان كابول بوضع رؤية إقليمية مشتركة وشكل معلما طيباً.

لكن منذ اسطنبول في السنة الماضية، مضى قدما إلى حد كبير العمل الإقليمي وكذلك الظروف والمتطلبات، ويحدونا الأمل في أن يكتب هذا على الورق في صيغة تحال عندئذ إلى المشاركين في مؤتمر اسطنبول للتوقيع عليها. وندرك أن هذا ما يريده الأفغان من الاجتماعات الإقليمية.

ولذا نعتزم أن يكون مؤتمر اسطنبول نقطة تحول في البعد الإقليمي.

كعهدنا دائما، نتوق إلى دعم قوي من لدن المجتمع الدولي، وهو دعم تم بالفعل التركيز على أهميته في تقرير الأمين العام. وسنعمل بصورة وثيقة مع أفغانستان والأمم المتحدة وجميع البلدان والمنظمات الأخرى ذات الصلة في الإعداد لمؤتمر اسطنبول بشأن أفغانستان والمقدر له أن يكون من الأحداث الدولية ذات الأولوية في هذا العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمثل الخاص دي ميستورا للرد على التعليقات التي أثيرت.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإنكليزية): لدي ثلاث نقاط مختصرة. أولاً، أشكر أعضاء المجلس على جميع تعليقاتهم. لقد أحطنا علما بما قدمه كل عضو في مجلس الأمن وخارجه من تعليق ونصح ودعم.

ثانياً، بالنيابة عن جميع زملائي الذين يتجاوز عددهم التسعمائة، أود أيضا أن أشكر جميع المشاركين على كلماتهم الرقيقة والطيبة جدا فيما يتعلق بالتضحيات التي يقدمها زملائي والأحداث المؤسفة التي وقعت في مزار الشريف. هذه الكلمات لها أثرها الطيب.

وأخيرا، أعتقد أن السفير تنين وأنا سوف نُحضِر معنا عند عودتنا إلى كابل رسالة قوية تحمل في طياتها دعم المجتمع الدولي واهتمامه الثابت وانخراطه في أفغانستان. أعتقد أن ذلك سوف يساعدنا خلال الشهور العصيبة المقبلة التي ستفضي بنا إلى مؤتمري اسطنبول وبون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.